

دراسة تقييمية لمقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية في ضوء مرتكزات التربية المدنية

إعداد

د. محمد حسين على

مدرس بقسم المناهج وطرق التدريس

تخصص "مناهج وطرق تدريس اللغة العربية"

كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

dr.mohamedhamdan@edu.svu.edu.eg

د. عبد الرحمن أبو المجد رضوان

أستاذ مساعد بقسم أصول التربية

تخصص "أصول التربية"

كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي

aradwn@yahoo.com

دراسة تقييمية لمقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية في ضوء مرتكزات التربية المدنية

د. محمد حسين على
مدرس بقسم المناهج وطرق التدريس
تخصص "مناهج وطرق تدريس اللغة العربية"
كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي
dr.mohamedhamdan@edu.svu.edu.eg

د. عبد الرحمن أبو المجد رضوان
أستاذ مساعد بقسم أصول التربية
تخصص "أصول التربية"
كلية التربية بقنا - جامعة جنوب الوادي
aradwn@yahoo.com

مستخلص:

هدف البحث إلى التعرف على مستوى تناول مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية لمرتكزات التربية المدنية، وذلك بغرض تقويم وتطوير مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية في ضوءها، ولتحقيق أهداف البحث ومن خلال أدبياته تم بناء قائمة مرتكزات التربية المدنية حيث اشتملت القائمة في صورتها النهائية على (٣) أبعاد رئيسة للتربية المدنية يندرج تحتها (١١) مكونًا رئيسًا يتضمن (٤٥) مكونًا فرعيًا، كما تم استخدام المنهج الوصفي القائم على أسلوب تحليل المحتوى من أجل تحليل محتوى المقرر، والكشف عن مستوى تضمين أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية بمقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي (موضع البحث).

توصلت النتائج إلى عدم تضمين المكونات الرئيسية والفرعية للتربية المدنية مجتمعة في مقرر حقوق الإنسان، حيث أن المكون الرئيس المتعلق بمهارات التفكير الإبداعي والناقد غير متوافر بالمقرر، بينما تضمن محتوى المقرر (١٠) مكونات رئيسة متضمنة ثلاثة أبعاد للتربية المدنية بنسب مختلفة، حيث حصل بعد المعرفة المدنية على الترتيب الأول بنسبة ٥٨.١٧%، يليه بعد المهارات المدنية بنسبة ٢١.١٢%، بينما حصل بعد قيم التربية المدنية على الترتيب الثالث بنسبة ٢٠.٧١%، وفي ضوء نتائج البحث تم بناء تصور مقترح لتطوير مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية، وأوصى البحث بضرورة تضمين محتوى مقرر حقوق الإنسان بأبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية المناسبة لطلاب الجامعة، والتركيز على المكونات غير الواردة بعد تحليل المقرر.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان - أبعاد ومكونات التربية المدنية - المرحلة الجامعية.

An Evaluation Study of the Human Rights Course at the University Stage in Light of the Dimensions of Civil Education

By

Dr. Abdul-Rahman Abul-Magd Radwan Mohammed
Assistant Professor of Foundations of Education
Qena Faculty of Education - South Valley University
E-mail: aradwn@yahoo.com

Dr. Mohammed Hussien Ali Hamdan
Lecturer of Curriculum and Arabic Methodology
Qena Faculty of Education - South Valley University
E-mail: dr.mohamedhamdan@edu.svu.edu.eg

Abstract

The current research aimed to identify the level of the dimensions of civil education in the human rights course at university stage through analyzing the content of the course to evaluate and develop it. Accordingly, the descriptive method that bases on content analysis was used aiming to recognize to what level the dimensions of civil education and its main and sub components were included in the human rights course at South Valley University. Further, a list of civil education pillars was prepared, and then presented to a jury of experts to ensure its suitability for university level. The list included 3 major dimensions. Each dimension has 11 major components, and each component includes 45 sub-components. The research findings revealed that the main components of civil education are not included in the human rights course at South Valley University. Besides, the main component of creative and critical thinking skills is not included. Actually, the human rights course contains of 10 major components including three main dimensions of civil education in different percentages: the knowledge of civil education 58.17%, followed by civil skills at 21.12%, while the values of civil education ranked the third with 20.71%. Based on these results, it is recommended that the dimensions of the civil education that suit university students should be included in the human rights course.

Keywords: human rights, dimensions of civil education, university stage.

مقدمة:

ثمة مجموعة من المتغيرات والتحولات السياسية التي شهدتها المجتمعات بشكل عام والمجتمع المصري خاصة وأهمها موجة التحول الديمقراطي، وضرورة تطبيق مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة، والتي تتطلب مشاركة الأفراد والقيام بمسئولياتهم المجتمعية من أجل تحقيق الصالح العام.

ولأن تغيير المجتمعات بالمعنى العام لا يكون إلا بتغيير البشر، وتغيير البشر لا يكون إلا بتغيير الذهنية وأنماط القيم السائدة من خلال مناهج ومقررات دراسية تعمل على إكسابهم المعارف والمهارات والقيم التي تساعدهم على التغيير والتكيف مع التغيرات الجديدة، فمن هنا لم يكن غريباً أن يأتي التعليم في قلب كل مبادرات الإصلاح التي تسعى المجتمعات إلى إحداثها استجابة لهذه التحولات المجتمعية.

وانطلاقاً من هذا الفهم يدافع سودر Soder عن افتراضات ثلاثة تتعلق بدور المؤسسة التعليمية في الإعداد للمواطنة أولاً: أننا لا نولد مزودين بمعرفة علمية عن الحقوق والالتزامات كمواطنين في مجتمع ديمقراطي، فتلك أدوار مكتسبة تتم من خلال التعلم، وثانياً: أن المكان الذي يتم فيه تعلم هذه الأمور هو المدرسة أو الجامعة، ثالثاً: أنه في هذه الحالة يتحتم علينا أن نحدد ما الذي يجب أن تقوم به المؤسسة التعليمية من أجل إعداد الطلاب للمواطنة في مجتمع ديمقراطي.

(Soder, 1997: 45) (*)

وهذا ما أكده البيان الختامي للملتقى الدولي حول التربية للمواطنة، والذي عقد في مدينة بيروت تحت رعاية الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية UNSCIN حيث أكد على أن تنمية معارف وقيم المواطنة وحقوق الإنسان هي قضية تربوية بامتياز، تتولى المؤسسات التعليمية من خلال مناهجها مسئولية تشكيلها لدى الأفراد بهدف بناء وعي لدى المتعلمين بحقوق المواطنة ومسئوليتها، انطلاقاً من أن قيم المواطنة تكتسب من خلال الممارسة والتوجيه، وكلما تم تزويد المتعلمين بمعارف المواطنة وقيمتها، كلما

* تم اعتماد توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السادس.

زادت فرصة مشاركتهم المستقبلية في شئون وطنهم، وارتفعت نسبة انخراطهم بمجتمعهم، كما أكد أيضاً على ضرورة نشر مفاهيم التربية المدنية في سائر المقررات الدراسية، وإجراء مراجعة شاملة لجميع المقررات بغرض التحقق من موضوعاتها والأهداف التي وضعت من أجلها".

(فريدة؛ وعبد الوهاب، ٢٠١٨ : ٢٩٦)

ونظرا لإرتباط حقوق الإنسان بالديمقراطية ومسيرة التنمية بمفهومها المجتمعي الواسع وبكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن موضوعات حقوق الإنسان ظلت تدرج ضمن مقررات الأفرع المختلفة للمعارف الطبيعية والإنسانية والاجتماعية في جامعات دول الغرب الديمقراطي، ثم أضحت دراسة مقررات حقوق الإنسان من الموضوعات التي تحظى بالاهتمام في جل دول العالم التي تتطلب تحولاً نحو شكل الحكم الديمقراطي أو التي تتطلع إلى ذلك الشكل.

(ماضي، ٢٠١٠ : ٣).

ويشهد المجتمع المصري منذ سنوات عدة اهتماماً متصاعداً بتدريس موضوعات حقوق الإنسان، حيث تزايد الاهتمام بتدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي منذ أواخر التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين، منذ أن تبنى المجلس الأعلى للجامعات مقررًا جديدًا تحت اسم "حقوق الإنسان" ليكون مقررًا إجباريًا على جميع طلاب الجامعات المصرية، يدرس في الفرقة الأولى أو الثانية حسب اللوائح الداخلية للكليات بالجامعات المختلفة (ماضي، ٢٠٠٧ : ٧).

فالمجتمع المصري بشكل خاص في حاجة ماسة إلى نوع من التربية، تمكنه من إعداد مواطن يشارك بفعالية في قضايا المجتمع المحلية والعالمية، مشاركة قائمة على قيم المواطنة والديمقراطية وذلك من أجل تحقيق الصالح العام للمجتمع، وهذا ما تسهم به التربية المدنية "حيث أنها مسئولة عن تنمية مهارات المواطنة والتفكير الناقد والثقة بالنفس، وتصحيح اتجاهات التعددية الثقافية، وتنمية الشعور بالانتماء وحب الوطن" (Shorten,2010).

فالتربية المدنية تهتم في الأساس بالمواطنة الواعية، والفعالة والمسئولية الاجتماعية والأخلاقية في مجتمع ديمقراطي، وتعنى بتنمية القيم والاتجاهات التي تدعم مهارات التفكير النقدي، والإبداع، ومهارات التأثير في الحياة المدنية والعملية السياسية، ونجدها قبل كل شيء تهتم بإعداد وتكوين المجتمع المدني الذي يقوم على المشاركة الإيجابية والتعددية والمحاسبية والشفافية والعدل، ودعم الشعور بالفعالية والكفاءة السياسية للأفراد والمجتمع (عامر، ٢٠١١: ١٣٦).

وتتضح أهمية التربية المدنية كونها تسهم في تربية المواطنة باعتبارها عملية متواصلة لتعميق الشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية، والتفاهم والتعاون بين المواطنين، وتعريف الأفراد بمؤسسات بلدهم (العوامرة؛ والزبون، ٢٠١٤: ١٨٩).

فالتربية المدنية ضرورة مجتمعية للتدريب والتعليم والممارسة للمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات المرتبطة بالحرية والمواطنة وحقوق الإنسان، بهدف تنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية وترسيخ قيم الولاء والانتماء للوطن، والتأكيد على الهوية الثقافية للمجتمع، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات والآخرين، والمشاركة الإيجابية في الحضارة الإنسانية (علي، ٢٠١٦: ١٠).

وعليه فالتربية المدنية ضرورة حياتية لتحرير الفرد وتزويده بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة لبناء مستقبل أفضل، فهي عملية تثقيفية توعوية وهي من أفضل المحتويات التي تبدأ منها دراسة حقوق الإنسان وتعلمها، لذا سعي البحث الحالي للتعرف على مستوى تناول مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية لأبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية بغرض تقويمه وتطويره.

مشكلة البحث وأسئلته:

للمرحلة الجامعية أهمية كبيرة في تنمية وصقل البناء الاجتماعي للطلاب، وذلك لما يتوافر للجامعة من أنشطة مختلفة تسهم في ذلك كالنوادي والأسر والاتحادات الطلابية، وكلما توافرت أجواء الديمقراطية بها كلما نقل الطلاب تجاربهم خارج أسوار الجامعة، وكلما ساهموا في ترسيخ وتعزيز مكونات التربية المدنية في المجتمع بأكمله. وفي إطار ذلك اهتمت الجامعات المصرية بتدريس حقوق الإنسان ومنها جامعة جنوب الوادي، حيث وضعت مقررًا على مستوى جميع الكليات، وهو مقرر إجباري لجميع الطلاب سواء الكليات النظرية كالآداب أو التربية، أو الكليات العملية مثل الطب البشري والعلوم والصيدلة، وقد تم إعداد محاضرات المقرر من قبل أساتذة كلية الحقوق بالجامعة ذاتها، ويقوم بتدريس هذه المحاضرات أعضاء هيئة التدريس من كلية الحقوق، ومن بعض عمداء كليات الجامعة وقد تضمن المقرر عنوان "حقوق الإنسان" ويشمل عرضًا لتطور حقوق الإنسان وصور تلك الحقوق والواجبات في المواثيق والقوانين الدولية.

وبالرغم من تطبيق هذه التجربة على مستوى الجامعات المصرية إلا أن هناك تباين بين هذه المقررات التي تقدمها الجامعات المختلفة سواء فيما بينها، أو مع المعايير المتعارف عليها في حقوق الإنسان بجامعة العالم من حيث مضمون المقرر وطرق التدريس والأنشطة التعليمية المقدمة، وضعف ربط مقررات حقوق الإنسان في الجامعات المصرية بالقضايا المجتمعية (مادى، ٢٠١٠: ٣٤).

فقد أكدت دراسة قزامل (٢٠١٢) إلى عدم توظيف مقرر حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة مع التطبيقات والقضايا المعاصرة، وعدم وصولهم إلى مستوى التمكن والوعي بمفاهيم ومصطلحات مقرر حقوق الإنسان.

ويشير واقع تدريس حقوق الإنسان بمصر بشكل عام، وما يرتبط به من مفاهيم ومهارات وقيم، بأنه لا يساعد الطلاب في الوعي بكثير من القضايا والمشكلات المحيطة بالمجتمع، كما أنه لا يسهم - بشكل كبير - في إرساء مبادئ ثقافة العيش

المشترك والتلاحم الاجتماعي والتعددية الثقافية (نجيب: ٢٠١٥؛ قاسم، ٢٠٠٦). لذا فقد أشارت دراسة نجيب (٢٠١٦) إلى أن هناك حاجة ملحة لتضافر الجهود لصياغة رؤية فكرية أكثر شمولاً لتفعيل مشاركة الشباب في السياسات المجتمعية، من خلال بناء برامج للتربية المدنية في منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم .

وهذا ما أكدته دراسة اللوزي (٢٠١٨) بضرورة تضمين التربية المدنية في المجال الدراسي أو المنهج أو الأنشطة التربوية؛ لتنمية القيم والمهارات والاتجاهات التي تمكن المتعلم من تحمل المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية والسلوكيات الإيجابية، "فمسئولية التربية المدنية تكمن بأنها وسيلة مهمة لتكوين الشخصية الواعية اجتماعياً وسياسياً من جهة، والقادرة على التعايش مع الآخرين وفق مبادئ إنسانية عصرية من جهة أخرى، ليصبح الفرد مؤثراً في الظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها وليس مجرد متلقي سلبي يتأثر بها ويستجيب لها".

(نجيب، ٢٠١٦: ٣٥)

وقد أجري الباحثان فحصاً سريعاً لمحتوي مقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي، ومقابلات مع بعض طلاب الجامعة؛ لتحديد أوجه الاستفادة من مقرر حقوق الإنسان، حيث اتضح أن المقرر به الكثير من المفاهيم والمعلومات والحقائق المتعلقة بحقوق الإنسان دون أن يتخللها أنشطة تدريبية، وقد أكد بعض الطلاب بأنه مقررًا جامدًا وليس له أي مدلول تطبيقي لديهم، وأن المقرر لا يسهم في التعامل مع القضايا والمستجدات العصرية والتعامل معها.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن تتحدد مشكلة البحث الحالي في وجود بعض أوجه القصور في مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية، واختلاف تدريسه من كلية إلى أخرى بنفس الجامعة، حيث لا يمكن الطلاب من فهم القضايا والمشكلات المجتمعية والإسهام في الوعي الإيجابي بها، ومن ثم تبدو الحاجة ماسة لتقويم المقرر ليتسنى تحديد نقاط القوة والضعف فيه، وتقديم تصور لتطويره بما يواكب المستجدات العصرية في المجتمع المصري لذا تحددت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما مستوى تضمين مقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي لمرتكزات التربية المدنية؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما أبعاد ومكونات التربية المدنية المناسبة لطلاب المرحلة الجامعية في محتوى مقرر حقوق الإنسان؟

٢. ما مستوي تضمين أبعاد ومكونات التربية المدنية في محتوى مقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي؟

٣. ما التصور المقترح لتطوير محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية في ضوء أبعاد ومكونات التربية المدنية؟

أهداف البحث:

١- الكشف عن أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسة والفرعية المناسبة لطلاب المرحلة الجامعية بمقرر حقوق الإنسان.

٢- التعرف على مستوي تضمين أبعاد ومكونات التربية المدنية في محتوى مقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي والمتمثلة بالأبعاد الرئيسة المعرفية والمهارية والوجدانية ومكوناتها الرئيسة والفرعية.

٣- وضع تصور مقترح لتطوير مقرر حقوق الإنسان بالجامعات المصرية في ضوء مرتكزات التربية المدنية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

- يأتي وفق مرتكزات التربية المدنية، قد يستفيد منها الباحثون وطلاب الدراسات العليا في هذا المجال مما يوفر عليهم الوقت والجهد.

محددات البحث :

اقتصر البحث الحالي على:

- تحليل وتقييم محتوى جميع الموضوعات الواردة بمقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي (موضع البحث).
- تحليل محتوى مقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي في شهري نوفمبر وديسمبر من الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩ .
- التربية المدنية بمرتكزاتها الرئيسة الثلاثة " المعارف المدنية والمهارات المدنية والقيم المدنية".

مصطلحات البحث:

يمكن تعريف مصطلحات البحث إجرائيا وفق ما يلي:

- **تقويم مقرر حقوق الإنسان :**
عملية منهجية منظمة تقوم على أسس علمية بغرض إصدار حكم دقيق وموضوعي على محتوى مقرر حقوق الإنسان وذلك بالاستناد إلى مرتكزات التربية المدنية المستخلصة من الأدب التربوي.

- **مقرر حقوق الإنسان:**
مادة تعليمية دراسية إجبارية على جميع طلاب جامعة جنوب الوادي بكلياتها المختلفة في العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩ لمدة فصل دراسي واحد سواء كان في السنة الأولى أو الثانية وفق اللوائح الداخلية لكل كلية بالجامعة.

- **مرتكزات التربية المدنية**
الدعائم والأسس التي تتكامل فيما بينها لإعداد الطالب صاحب السلوك المدني المرغوب فيه، المتفاعل مع الأحداث في محيطه المحلي والدولي، من خلال ممارسة قيم الانتماء، العدل، المسؤولية، الديمقراطية، والمشاركة السياسية ، وتتضمن تلك الدعائم ثلاثة مرتكزات رئيسة، هي: المعارف المدنية والمهارات المدنية والقيم المدنية .

الدراسات السابقة:

تناول البحث عرض الدراسات السابقة من خلال محورين رئيسيين، ووفق الترتيب الزمني من الاحداث للأقدم ويمكن تناول ذلك تفصيلياً على النحو التالي :

تمثل المحور الأول في الدراسات المتعلقة بالتربية المدنية ومنها دراسة اللوزي (٢٠١٨) والتي هدفت إلى تعرف فاعلية وحدة دراسية مقترحة قائمة على أبعاد التربية المدنية بمنهج التربية الأسرية في تنمية قيم الأمن الفكري ومهارات اتخاذ القرار الأخلاقي لدى طالبات الصف الثالث الإعدادي. استخدم البحث المنهج التجريبي ذي المجموعة الواحدة، وتكونت عينته من (٣٢) طالبة من طالبات الصف الأول الثانوي، وقد اشتملت أدوات البحث على أداتين هما: اختبار اتخاذ القرار الأخلاقي، ومقياس قيم الأمن الفكري وتضمن (التسامح الفكري، الحوار الإيجابي، الوعي بحقوق الإنسان، التعايش السلمي مع الآخرين، الانتماء والولاء الوطني، المسؤولية الاجتماعية). أوضحت النتائج وجود فرق دال إحصائياً بين متوسط درجات الطالبات عينة البحث في التطبيق القبلي والبعدي لمقياس الأمن الفكري، وفي كل بعد من أبعاده على حده لصالح التطبيق البعدي، وأظهرت النتائج أيضاً وجود فرق دال إحصائياً بين متوسط درجات الطالبات عينة البحث في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار اتخاذ القرار الأخلاقي لصالح التطبيق البعدي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة ودالة إحصائياً بين اختبار اتخاذ القرار الأخلاقي ومحاور مقياس الأمن الفكري.

بينما هدفت دراسة رفعت (٢٠١٧) إلى توضيح أهم النظريات العلمية والتوجهات الفلسفية التي يستند إليها المجتمع المدني، وتحديد الأسس الفلسفية والفكرية لقيم التربية المدنية، والتعرف على الأدوار المجتمعية المختلفة لشبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تنمية الوعي بقيم التربية المدنية، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بقيم التربية المدنية في ضوء نظريات المجتمع المدني، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت العينة من (٢٣٩) طالب من طلاب جامعة بنها، تم اختيارهم بشكل مقصود من بين طلاب الفرق النهائية

بكليات العلوم والهندسة والآداب والتربية (كليتان عمليتان وكليتان نظريتان). أظهرت نتائج الدراسة أن شبكات التواصل الاجتماعي لها دور واضح في تنمية المعارف والمهارات المدنية، كما كشفت وجود قصور في دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية القيم المدنية.

وسعت دراسة معتوق؛ ابن جدو (٢٠١٦) إلى تحليل المناهج التعليمية في مرحلة التعليم الابتدائي للتعرف على قيم المواطنة التي تتضمنها مناهج التربية المدنية في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث استخدم منهج تحليل المحتوى، وكانت عينة البحث متمثلة في مناهج التربية المدنية للسنوات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بمرحلة التعليم الابتدائي الصادرة عام ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن مناهج التربية المدنية في مرحلة التعليم الابتدائي سعت إلى تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ من خلال ما تحتويه من قيم المواطنة الحديثة، كما تضمنت مناهج التربية المدنية في مرحلة التعليم الابتدائي مجموعة من قيم المواطنة والتي لم تتوزع بشكل متساوي عبر مراحل التدريس في التعليم الابتدائي، فركزت بالدرجة الأولى على قيم الواجبات، في المرتبة الثانية نجد قيم الانتماء للوطن، واحتلت قيم الحقوق المرتبة الثالثة، بينما كانت قيم البيئة في المرتبة الرابعة في محتوى مناهج التربية المدنية وأخيراً احتلت قيم الديمقراطية المرتبة الخامسة.

وكشفت دراسة نجيب (٢٠١٦) البيانات والمعلومات المتاحة حول برامج التربية المدنية، التي تستخدمها بعض المنظمات والجمعيات في مصر، وتحديد القضايا والموضوعات التي اهتمت بها المجموعات المتاحة من برامج التربية المدنية، وحصر الموضوعات التي كان الاهتمام بها أقل مقارنة بغيرها، بالإضافة إلى ذلك تحديد قائمة بأولويات الأهداف والموضوعات التي يحتاجها تصميم برنامج تربوي فعال للتربية المدنية في ضوء ما أسفر عنه حصر وتصنيف الموضوعات، وتقييم الموضوعات والبرامج المتاحة، وقد بلغ عدد الكتب والتقارير وأدلة التدريب التي تم تحليلها (٣٠) كتاباً وتقريراً تمثل في مجموعها (٢٢) برنامجاً من البرامج التي تتناول مجالات

وموضوعات تندرج في إطار التربية المدنية، هذا وقد أظهرت نتائج التقرير أنه يمكن ترتيب المجالات ذات الأولوية في برامج التربية المدنية للمنظمات الأهلية في: (تعليم حقوق الإنسان، مهارات المشاركة، برامج المواطنة، برامج العيش المشترك) ومن خلال عرض هذه البرامج يتبين أن المجالات والبرامج التي تضمنتها لا تحقق المرغوب فيه، من إعداد مواطني المستقبل للحياة المدنية المصرية حيث توجد قضايا لا تزال بحاجة إلى دمجها في برامج التربية المدنية مثل الأبعاد الثقافية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والعلاقة بين الديمقراطية، والتزام المجتمع بحقوق الإنسان.

وأشارت دراسة كلا من أحمد؛ محمود (٢٠١٢) إلى تحديد مفاهيم ومهارات التربية المدنية اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية (العام/التجاري)، وإعداد برنامج تعليمي مقترح في التربية المدنية وقياس فاعلية البرنامج المقترح في مساعدة الطلاب علي امتلاك مفاهيم ومهارات التربية المدنية، مما يساعدهم في الاندماج في الحياة المدنية والمشاركة الاجتماعية والسياسية، هذا وقد استخدم الباحث المنهج التجريبي ذي المجموعة الواحدة، حيث قد تكونت عينة البحث من ٨٠ طالب وطالبة من طلاب الصف الأول الثانوي العام والتجاري بمحافظة الفيوم، تم تقسيمهم إلى مجموعتين تجريبيتين، كما قام الباحث بإعداد مجموعة من الأدوات تمثلت في: قائمة بمفاهيم ومهارات التربية المدنية اللازم توافرها لدى طلاب الأول الثانوي، كما قام الباحث بإعداد برنامج مقترح في التربية المدنية بناءً على هذه القائمة وتطبيقها، واختبار (تحصيلي/مواقف أدائية)، وقد أظهرت النتائج فاعلية البرنامج المقترح في تنمية مفاهيم ومهارات التربية المدنية لدى طلاب الصف الأول الثانوي (العام/التجاري).

وفيما يتعلق بال محور الثانى الخاص ببعض الدراسات ذات العلاقة بمقرر حقوق الإنسان فمنها دراسة المقاطي (٢٠١٨) والتي هدفت إلى معرفة مدى تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في محتوى مقرر الحديث للمرحلة الثانوية لنظام المقررات بالمملكة، كما نصت عليها وثيقة إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي. وتكون مجتمع الدراسة من كامل مقرر الحديث لنظام المقررات والذي يتم تدريسه في

البرنامج المشترك، والمطبوع للعام الدراسي (١٤٣٤ / ١٤٣٥)، حيث قام الباحث ببناء قائمة المفاهيم المحكمة في ضوء مشروع إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون، وقد تم تحليل محتوى المقرر في ضوء هذه القائمة، حيث توصلت الدراسة إلى أن مفاهيم حقوق الإنسان اللازم تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية للمرحلة الثانوية لنظام المقررات، في ضوء مشروع إعلان حقوق الإنسان بلغ (٩٤) مفهوماً، بينما بلغ مجموع مفاهيم حقوق الإنسان المتضمنة في محتوى مقرر الحديث (٢٤) مفهوماً، بنسبة مئوية قدرها (٢٥.٥٣%) ويتكرر بلغ (١٤٦) مرة، بينما بلغ عدد المفاهيم غير المتضمنة (٧٠) مفهوماً، وبنسبة مئوية قدرها (٧٤.٤٧) ، كما تم توزيع هذه المفاهيم بصورة غير متوازنة وبنسب متفاوتة.

وهدفت دراسة فراج؛ وعنتية (٢٠١٦) إلى تحديد المفاهيم والقضايا الخاصة بحقوق الإنسان والالزمة لطلاب الجامعات السعودية، كما هدف إلى تشخيص واقع تدريس وتعليم تلك المفاهيم والقضايا بالجامعات السعودية، مع تقديم تصور مقترح لتدريس وتعليم حقوق الإنسان، واعتمد البحث على المنهج الوصفي المسحي، واستخدم البحث أداتين هما: استمارة تحليل المقررات الجامعية، واستبانة وجهت لأعضاء هيئة التدريس بمجموع (١٣١) عضو هيئة تدريس بجامعتي أم القري والقصيم، وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن مفاهيم وقضايا حقوق الإنسان قليلة في محتوى المقررات الجامعية، كما جاء الاهتمام بها في أهداف المقرر والأنشطة ومصادر التعلم وطرق التدريس وأساليب التقييم بشكل محدود، وقدم البحث تصوراً مقترحاً لتدريس وتعليم مقرر حقوق الإنسان وفق المدخل المستقل لجميع برامج وكليات الجامعات السعودية.

بينما سعت دراسة خيربي (٢٠١٣) إلى بناء مقرر في حقوق الإنسان لطلاب المدارس الثانوية التجارية وقياس أثره علي تنمية وإكساب الطلاب للمفاهيم والقضايا الخاصة بحقوق الإنسان، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بإعداد قائمة بالمفاهيم والموضوعات المقترحة تضمينها بمقرر حقوق الإنسان في ضوء المعيار الذي تم

التوصل إليه، حيث تضمنت القائمة ١٨ مفهوم رئيس يندرج تحته ٤٦ مفهوم فرعي، كما تم وضع تصور لمقرر حقوق الإنسان المقترح، حيث تم اختيار أحد وحدات التصور المقترح وصياغتها تفصيلياً، كما تم إعداد اختبار تحصيلي للوحدة، وتطبيقه علي عينة البحث والمكونة من ٣٥ طالبة من طالبات الصف الأول الثانوي قبل وبعد تدريس الوحدة المقترحة، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاختبار التحصيلي قبلياً وبعدياً لصالح التطبيق البعدي للاختبار، مما يدل علي أن المقرر المقترح لحقوق الإنسان يتمتع بحجم تأثير كبير في تنمية وإكساب مفاهيم وقضايا حقوق الإنسان لطلاب المدارس الثانوية التجارية.

وهدفنا دراسة قزامل (٢٠١٢) إلى تطوير مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية في ضوء طبيعة الدراسة بكلية التربية، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التجريبي، حيث تم تحديد الأبعاد التي تتفق مع طبيعة الدراسة بكليات التربية من خلال الدستور المصري، كما قدمت الدراسة نقداً لمقرر حقوق الإنسان للمرحلة الجامعية بجامعة قناة السويس، بهدف التعرف على مرجعية حقوق الإنسان في المقرر، وقياس المحلية والعالمية في مجال حقوق الإنسان، حيث أظهر التحليل سيادة المرجعية الغربية على المرجعية الإسلامية في الفصول الأربعة للمقرر والمحتوى ككل، كما أظهرت نتائج الدراسة أن جميع أفراد البحث لم يصلوا إلى مستوى التمكن من المفاهيم والمصطلحات الخاصة بحقوق الإنسان، لذا فقد قدم البحث تصوراً لمقرر مطور لحقوق الإنسان للمرحلة الجامعية في ضوء الأبعاد التي تقوم عليها طبيعة الدراسة بكليات التربية متضمناً البعد الإسلامي والبعد العالمي والبعد المحلي، كما تم بناء اختبار معرفي لقياس أثر وحدة من وحدات المقرر المقترح علي تقييم الجانب المعرفي والمفاهيم المتضمنة، حيث أظهرت النتائج تفوق مجموعة البحث في التقييم البعدي في التعرف علي حقوق الإنسان والمفاهيم والمصطلحات المتضمنة في هذه في الوحدة، كما أوصى البحث بضرورة تقديم حقوق الإنسان من خلال القرآن الكريم ثم الدستور المصري، وأن يتم توزيع دراسة هذه الحقوق علي سنوات الدراسة الجامعية.

وتناولت دراسة ماضى (٢٠١٠) التجربة المصرية لتدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي وأثار تلك التجربة على الجهود المطالبة بالديمقراطية في مصر، وذلك من خلال الوضع الحالي لتدريس مقررات حقوق الإنسان في بعض الجامعات المصري، وما حققته تلك التجربة من نتائج فعلية على العملية التعليمية وعلى الحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في مصر، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك كثيرا من الاهتمام بتدريس حقوق حقوق لإنسان على المستوى الجامعي والبحث في القضايا المتصلة بحقوق الإنسان في مصر، إلا أن هذه التجربة ما تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى كثير من الجهد لتطورها.

بينما هدفت دراسة الحسين (٢٠٠٧) إلى استقصاء مقررات الثقافة الإسلامية في الجامعات السعودية وكلياتها المدنية والعسكرية، حيث استخدم الباحث المنهجين الوصفي والنقدي، بهدف التعرف على ما تضمنته هذه المقررات من مقرر حقوق الإنسان في الإسلام أو مفردات متناثرة منه، وبيان أثر هذا المقرر في ثقافة الطالب الجامعي، حيث كشفت النتائج أن هناك جامعات أفردت هذا المقرر بصورة خاصة، وهناك جامعات أخرى ضمنته في المنهج بشكل جزئي داخل المقررات بصورة عامة، وهناك كليات لم تتطرق تماما إلى قضايا حقوق الإنسان في مقرراتها الدراسية، لذا فقد قام الباحث بوضع توصيف مقترح لمقرر حقوق الإنسان تحت مسمى (حقوق الإنسان في الإسلام) من أجل تزويد الطلاب بجرعة ثقافية مناسبة، تتبع مما جاء في الإسلام من الحقوق الإنسانية، واستنباط الفكر الصحيح الذي يتماشى مع متغيرات العصر ومستجداته بكل توازن ووسطية.

وكشفت دراسة بادي (٢٠٠٤) على موضوعات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي يتضمنها كتاب التربية المدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا، وتحديد الكم الإحصائي لهذه الموضوعات للتعرف على الموضوعات التي يتم التركيز عليها أكثر من غيرها، حيث تكونت عينة البحث من البرنامج الرسمي لمقرر التربية المدنية والقانونية والاجتماعية للصف الأول الثانوي في فرنسا بكامله، ويتكون هذا المقرر من

مجموعة من المفاهيم المدنية والقانونية والاجتماعية، يبلغ عددها (٢٥) مفهوماً تدرج تحت أربعة محاور أساسية هي: المواطنة والمدنية، المواطنة والتكامل، المواطنة والعمل، المواطنة والعلاقات الأسرية، كما استخدم الباحث منهج التحليل القائم علي المفاهيم، حيث قام بتطبيق مجموعة من الأدوات تمثلت في (بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصنف ليا ليفين الذي يتضمن تقسيم بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلي نوعين، مصنف الأمم المتحدة الذي يشمل تصنيف بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في (٢٦) موضوعاً أساسياً)، وقد أظهرت النتائج أن كتاب التربية المدنية تضمن معظم بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد تم إدراج هذه البنود ضمن موضوعات حيوية متصلة بحياة الطلاب وخصائص نموهم، كما أوصى البحث بضرورة الاهتمام بتضمين حقوق الإنسان في كتب التربية الوطنية في أي بلد علي أن يراعي في ذلك اهتمامات التلاميذ ومستوياتهم الدراسية.

وفي ضوء العرض السابق للبحوث والدراسات السابقة يتضح ما يلي:

- قلة البحوث والدراسات السابقة التي أجريت في المجتمع المصري حول تقييم مقرر حقوق الإنسان بالجامعات المصرية، بالرغم من اهتمام العديد من البحوث والمؤتمرات بمجال حقوق الإنسان.
- اتفقت معظم البحوث والدراسات السابقة على أهمية التربية المدنية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع وكذلك أهمية تدريس مقرر حقوق الإنسان بالمرحل التعليمية، واختلفت في تناولها للتربية المدنية، فبينما ركزت بعض الدراسات على برامج التربية المدنية وأخري على تحليل مقررات التربية المدنية، وهناك دراسات ربطت بين متغير التربية المدنية ومنهج التربية الأسرية.
- اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة بشكل كلي في تركيزه على مرتكزات التربية المدنية ومستوي تضمينها بمقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي.
- استفاد البحث الحالي بشكل كبير من الدراسات والبحوث السابقة في تقديم إطار نظري يتناسب مع موضوع البحث، والتعرف على أهمية ومرتكزات

التربية المدنية، وبناء استمارة تحليل المحتوى للتعرف على مستوى تضمينها بمقرر حقوق الإنسان.

الإطار النظري للبحث:

تم تقسيم الإطار النظري لمحورين رئيسيين هما: التربية المدنية وتحليل محتوى مقرر حقوق الإنسان، ويمكن عرض ذلك تفصيلياً على النحو التالي:

أولاً التربية المدنية: مفهوماً، أهدافها - مرتكزاتها

- مفهوم التربية المدنية

حظي مفهوم التربية المدنية باهتمام العديد من الباحثين في المجالات المختلفة، ولقد تم تناوله من قبلهم من عدة زوايا تبعا لاتجاهاتهم وتخصصاتهم ومجال دراستهم.

حيث تعرف التربية المدنية من خلال القواميس والمعاجم بأنها مفهوم واسع ضمن مجالات التربية الحديثة فيعرفها المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية بأنها "باب من أبواب التربية المدنية يتناول شئون المجتمع عامة ومشكلاته ويهدف إلى تكوين رأي عام مستنير عن طريق بث المعلومات الاجتماعية الضرورية في مختلف الحقول الاقتصادية والصحية والسياسية والتربوية وغيرها" (النجار، ٢٠٠٣ : ٢٠).

بينما عرفها قاموس موسوعة ستانفورد للفلسفة في تعريفه الواسع بأن التربية المدنية تعنى "جميع العمليات التي تؤثر على معتقدات الناس، والتزاماتهم، وقدراتهم، وأفعالهم كأعضاء في المجتمع من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة" (Stanford Encyclopedia of Philosophy, 2007).

وهناك العديد من الباحثين يرون أن التربية المدنية فرع من فروع التربية لتكوين جيل مستنير سياسياً حيث يعرف Ross (8: 2012) التربية المدنية بأنها جانب التعليم الذي يتعامل مع العلاقة بين الفرد والمجتمع السياسي، وبين الذات والآخرين.

ويشير Patrick (2: 2002) بأنها التربية اللازمة لكي يصبح الأفراد مواطنين فاعلين في نظام ديمقراطي دستوري من خلال إكسابهم مجموعة المعارف والمهارات

والاتجاهات اللازمة لذلك، ومنها الحقوق والواجبات والحريات الأساسية، ومهارات صنع القرار حول القضايا العامة.

ويرى البعض أن التربية المدنية تمثل عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية القائمة على أساس علمي، والتي تهدف إلى إكساب الأفراد وعياً سياسياً واجتماعياً يركز على تعزيز قيم المواطنة المدنية، وتنمية الأفراد معرفياً وثقافياً بطبيعة المجال السياسي الذي يعيشون فيه وكيفية تفعيل أدوارهم وممارساتهم. فهذا المفهوم يركز على البعد التربوي والثقافي والذي من خلاله يتم إكساب الأفراد ثقافة تتمحور حول طبيعة المواطنة المرتكزة على منظومة الحقوق المدنية والسياسية (أبو النور، عبد الفتاح؛ وعبد الفتاح، ٢٠١٣: ٢٣).

ويؤكد مركز التربية المدنية الأمريكي Center for Civic Education أن التربية المدنية تمثل الأساس في بناء المجتمع الديمقراطي وتعنى الإعداد للحكم الذاتي الديمقراطي، المتمتع بالديمومة والقوة (Center for Civic Education, 2010:2).

كما توصف التربية المدنية بأنها نظام تعلم يكرس مبادئ الحياة المدنية مثل احترام القانون والنظام والمسؤولية والتفكير النقدي والموضوعية والتنسيق في الأنشطة وفهم مبدأ السياسة وبنية النظام السياسي وغيرها من مواد الدستور والمكونات ذات الصلة (Shabani, 2013).

وهناك من الباحثين من يركز في تعريفه على محتوى التربية المدنية بمرتكزاتها الثلاثة المتداخلة فيما بينها المعرفية والمهارية والوجدانية حيث يشير بدران (٢٠٠٩ : ٣٠) بأنها: تلك العملية التي تستهدف تزويد الأفراد بالمعارف والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم؛ كي يصبحوا أعضاء مسؤولين ومشاركين نشطين في مجتمعهم، وأن يكونوا على وعى تام بحقوقهم، وإدراك كامل بواجباتهم، كما تنمي عندهم قيم الولاء والانتماء للوطن، وتنمي لديهم أيضاً الاتجاهات الإيجابية نحو ممارسة الديمقراطية واحترام القانون.

بينما عرفها كلا من بوسنية (٢٠٠٦ : ٢٦١-٢٢) ودراسة نجيب (٢٠١٦) :
(٣٣) بأنها مشروع عام لتمكين الشباب من الإلمام بالمعارف والقيم والمهارات الأساسية اللازمة لإعداد المواطنين للحياة المدنية بطريقة أفضل في مجتمع تسوده التعددية في القيم والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والدينية في أساليب الحياة، وفهم ركائز المجتمع المعاصر مثل: دولة القانون وحقوق المواطنة والديمقراطية، وإدراك معنى وأهمية قيم العيش المشترك على المستويين الوطنى والعالمى.

ويشير أبو الكاس (٢٠١٥). بأنها عملية مسئولة عن تزويد الفرد بالمفاهيم والمهارات والمعارف والقيم لتعديل سلوكه، وتيسير علاقاته مع نفسه فضلاً عن تيسير علاقاته مع الآخرين ويمكن أن تسهم في بناء مجتمع تسوده الديمقراطية.
وعلى الرغم من اختلاف التعريفات السابقة فيما بينها إلا أنها اتفقت جميعاً على أن التربية المدنية تتضمن إكساب الأفراد معلومات ومهارات وقيم تؤهلهم للعيش في مجتمع معاصر تسوده قيم الانتماء والولاء من خلال ممارسة الأفراد ووعيهم بقيم الديمقراطية واحترام القانون واحترام حقوق الإنسان.

- أهداف التربية المدنية:

تسهم التربية المدنية في بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جوانب شخصيته اجتماعياً وفكرياً وروحياً وإنسانياً، والواعي بحقوقه وواجباته، والمؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة.

وتتعدد أهداف التربية المدنية في المجتمع المصري كما ذكر قاسم

(٨٧:٢٠٠٦-٨٨) فمنها:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للديمقراطية.
- دعم المواطنة الديمقراطية الواعية والفعالة والمسئولة على أساس من الحقوق والمسئوليات.
- تنمية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والانخراط المجتمعي والنزوع الطوعي.
- تنمية الفهم بأدوار المواطنين المتنوعة في النظم الديمقراطية.

- دعم التعددية الثقافية والانخراط والاسهام في الحضارة العالمية كمواطن عالمي.
 - فهم النظم السياسية المختلفة وتطبيقاتها وأدوار المواطنين فيها.
 - تنمية فهم النظام السياسي بمؤسساته المختلفة وتجسيده للديمقراطية.
- وأشارت دراسة فرج (٢٠٠٦ : ٦٨-٦٩) إلى أن هناك جملة من أهداف التربية المدنية منها:

- إكساب الطلاب القيم المدنية والحضارية ومنها الحرية وتحمل المسؤولية والواجب الوطني.
 - تنمية روح المواطنة المدنية وتعريف الطالب بمفهوم المواطنة والحقوق والواجبات.
 - تنمية مهارات التفكير العلمي والناقد وتنمية مهارات الحوار والتفاوض وصنع القرار.
 - اكتساب الوعي القانوني وقدر كاف من المعلومات والمعارف حول الدولة وطبيعة المجتمع.
 - اكساب الطلاب وعياً اجتماعياً بمجمل التيارات الفكرية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع والعالم وكيفية التعامل معها.
- بينما أشارت دراسة حسين (٢٠١٣ : ١٤٠) إلى أن أهداف التربية المدنية في المجتمع المصري تتمثل في جوانب عدة منها: بناء المواطن الذي تقع عليه أعباء النهوض الحضاري وبناء الأوطان، تزويد الأفراد بالمعرفة حول حقوق الإنسان والثقافة القانونية وإتاحة الفرصة لممارسة تلك الحقوق في ظل المتغيرات المجتمعية، التعريف بكيفية المشاركة المجتمعية واكتساب المهارات الضرورية من أجل المواطنة الصالحة، الحفاظ على الحياة الديمقراطية، وتنمية الشعور بالانتماء، وتنمية المشاركة السياسية لدى المواطنين وتدريبهم على المشاركة في صنع القرار، وتنمية الرغبة والقدرة على المشاركة في صنع القرار المحلي والوطني، من خلال الاشتراك في مؤسسات المجتمع المدني.

وتؤكد العديد من الدراسات أن هناك جملة من الأهداف تسعى التربية المدنية إلى تحقيقها وتتمثل في:

- تعزيز وعي الطلاب بطبيعة الحياة المدنية ومبادئ تنظيم الحياة السياسية والديمقراطية.

- تكوين قاعدة ثقافية مشتركة في توجهاتها وقيمتها تعلي من شأن التماسك الاجتماعي.

- تكوين الفرد الواعي بقيم وثقافة المواطنة وواجباتها وأهمية المشاركة المجتمعية والسياسية الفاعلة.

- تنمية مهارات التفكير العلمي والعقلاني ومناقشة القضايا ومعالجة المشكلات واتخاذ القرارات والعمل التعاوني والتفاوض مع الآخرين.

- تنمية حساسية متنامية لدى الطلاب بالأبعاد العالمية والإيجابية لقيم التعاون الدولي والسلام العالمي والعيش مع الآخر.

- تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل وعلى احترام حقوق وثقافات الآخرين.

- تشكيل مجتمع مدني يعرف فيه كل فرد ما لديه من حقوق وما عليه من واجبات.

- توضيح علاقة الفرد بالآخرين في المجتمع وعلاقته مع الحكومات (بوسنينة، ٢٠٠٦:

٢٦٦-٢٦٧؛ شقورة ، ٢٠١٥ : ١٠؛ نجيب ، ٢٠١٦ : ٣٥-٣٦)

في ضوء العرض السابق يتضح أن للتربية المدنية العديد من الأهداف منها:

توعية الفرد بحقوقه وواجباته ومعرفة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي، وتنمية مهارات التفكير العلمي والعقلاني ومناقشة القضايا التي تهم المجتمع واتخاذ قرارات سليمة نحوها.

- **مرتكزات التربية المدنية:**

تعددت تصنيفات الباحثين حول التربية المدنية إلا أنهم جميعًا يرون أنها تسهم

في بناء ثلاثة مرتكزات أساسية ومجموعة من المكونات الرئيسية والفرعية، ويمكن

عرض ذلك على النحو التالي:

أشار كلا من مجيدل (٢٠٠٥ : ١٥٨) وحمدان (٢٠٠٧) إلى أن مرتكزات ودعائم التربية المدنية تشمل المعارف المدنية والمهارات المدنية والفضائل المدنية وتفصيلاً على النحو التالي:

أ . المعرفة المدنية :

تتكون المعرفة المدنية من أفكار جوهرية، ومعلومات يجب على المتعلمين معرفتها، واستخدامها لتصبح مؤثرة في سلوك مواطن الديمقراطية، وتتضمن المعرفة المدنية بصورة عامة مبادئ النظرية الديمقراطية، وعمل الحكم الديمقراطي، وتصرفات المواطن الديمقراطية.

ب. المهارات المدنية:

هي العمليات المعرفية التي تمكن المتعلم من فهم وشرح ومقارنة وتقييم مبادئ وممارسات الحكومة، كما تتضمن المهارات التشاركية التي تتطوي على أفعال من قبل المواطنين لرصد السياسات العامة وحسم القضايا العامة، وتشمل المهارات التشاركية استخدام المواطن للمعرفة لكي يفكر ويتصرف بكفاءة ومسئولية تجاه التحديات المستمرة للحكم والمواطنة الديمقراطية.

ج . الفضائل / القيم المدنية:

المرتكز الأساسي الثالث في التربية المدنية وتعني فهم السمات الضرورية للشخصية من أجل الحفاظ على الحكم الديمقراطي وتجويده وتعزيز قيم المواطنة، ويتمثل في احترام الثروة، والكرامة لأي مواطن وأيضاً الاستقامة، والانضباط الذاتي، والتسامح، وحب الوطن.

وتعد دراسة المعايير القومية للتربية المدنية والحكومية والتي أجراها مركز التربية المدنية بكاليفورنيا وشارك بها أكثر من ٣٠٠ باحثاً في إعدادها ومراجعتها من أهم الدراسات التي حددت جوانب ومعايير التربية المدنية الواجب تضمينها في المقررات والمناهج وهى، المعرفة المدنية: ويتعلق هذا الجانب بالمحتوى والمعارف التي يجب أن يعرفها المواطنون، والجانب الثانى: المهارات المدنية وتتعلق بالحاجة إلى

اكتساب مهارات عقلية ومهارات المشاركة الإيجابية للأفراد، والجانب الثالث: الميول المدنية والتي تمثل الجانب الوجداني بما فيه من قيم وميول واتجاهات تسهم في توجيه ومشاركة الأفراد في بناء المجتمع الديمقراطي (Center for Civic Education, 2010).

ويشير Doganay (2012) إلى أن مرتكزات التربية المدنية تتمثل في:

أ- المعارف المدنية، وتشمل:

- معرفة سياسية: ومنها النظام السياسي والقانوني، المفهوم والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، مفهوم المواطنة الديمقراطية وحقوق المواطنين ومسؤولياتهم بما فيها حقوق الإنسان، اتخاذ القرارات السياسية على المستوى المحلي والدولي، القضايا السياسية الراهنة.
- معرفة اجتماعية: ومنها العلاقات الاجتماعية، الحقوق الاجتماعية، العمل التطوعي .
- معرفة ثقافية: ومنها التاريخ والتراث الثقافي داخل البلد الواحد، معرفة بمختلف الثقافات المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية.
- معرفة اقتصادية: ومنها الحقوق الاقتصادية، المسائل المالية المرتبطة بمحو الأمية الثقافية.

ب- المهارات المدنية، وتشمل:

- مهارات التفكير النقدي: ومنها التوصل الى قرار متوازن، أو وجهة نظر مبنية على دراسة نقدية من المعلومات والمنطق، الدفاع عن الموقف الذي تم التوصل إليه.
- مهارات حل المشاكل وصنع القرار ومنها التفكير الإبداعي، مهارات البحث ، مهارات التواصل.
- مهارات المشاركة: ومنها التأثير على السياسات والقرارات من خلال العمل مع الآخرين المشاركة في القرارات السلمية، المشاركة الطوعية في مجال المنظمات المدنية.

ج - الفضائل المدنية، وتشمل:

- القيم: ومنها قبول سيادة القانون، احترام حقوق وكرامة الانسان، العدالة الاجتماعية، والمساواة والمعاملة بالمثل من المواطنين، رفض التمييز والعنصرية وكل نوع من أنواع التمييز، التسامح تجاه الاختلافات، الحرية والنزاهة.
- المواقف وتشمل: الانخراط في العملية السياسية، الثقة في المبادئ الديمقراطية، الشعور بالمسئولية لاتخاذ القرارات الخاصة، الالتزام بالسلم.
- الاتجاهات وتشمل: المشاركة في المجتمع السياسي، والمشاركة النشطة في المجتمع.

وهذا وتؤكد العديد من الدراسات على أن التربية المدنية تتمثل في ثلاثة مرتكزات أو نطاقات أو أبعاد وهي: الوعي المدني، والميل المدني، والمهارات المدنية، ويمكن عرض ذلك تفصيلاً كالتالي:

أ) الوعي المدني:

ويشير إلى المعرفة المدنية أو مجموعة من المعلومات والمعارف والفهم المدني، مثل: معرفة هيكل الحكومة ووظيفتها، معرفة جهات نظر الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد، الوعي بالأحداث التي تحدث في المجتمع، والوعي بالقوانين واللوائح الاجتماعية والوعي بالحقوق الشخصية والدولية.

ب) الموقف أو الميل المدني:

حيث يستند إلى البعد العاطفي ومن ثم فإن التربية المدنية هي المساءلة الاجتماعية للحفاظ على حكم وطني قوي وتتمثل في مجموعة من المؤشرات منها: وجود شعور وطني، وجود روح التقدير نحو التراث الثقافي والهوية الوطنية والدينية، بعد التسامح والصبر، الاهتمام برفاهية الفرد ورفاهية الآخرين، امتلاك روح الالتزام بالقانون، وجود شعور لقبول النقد، الاعتراف بالتنوع والتعددية في المجتمع وتحترمهم.

ج) المهارات المدنية أو القدرة المدنية:

ترتبط المهارات المدنية بمجال أداء سلوك الطلاب، بحيث يجب عليهم توظيف ما تعلموه من المعارف والمعلومات المدنية، في سلوكهم أو حياتهم الشخصية والاجتماعية، وتشمل مجموعة من المهارات والقدرات والإمكانات، التي يحتاجها كل واحد منهم للعيش في مجتمع يعيش فيه، ومكوناته على النحو التالي: القدرة على المشاركة مع الآخرين، والقدرة على تنفيذ الوظائف دون الاعتماد على الآخرين، والقدرة على اتخاذ قرارات عقلانية، والقدرة على التصرف وفقاً للمبادئ الدينية والأخلاقية المناسبة، والقدرة على التفكير النقدي والمستقل (عبد الهادي، ٢٠١٨: ٣٦؛ Civic Mission of Schools report 2003 :16؛ Shabani ,2013:58-59)؛ (Parker,1996:186).

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك ثلاثة مرتكزات أساسية للتربية المدنية، وهى: المرتكز المعرفي والمرتكز المهاري والمرتكز القيمي، وبطبيعة الحال لا ينجح الفعل التربوي فى تحقيق أهدافه وغرس قيمه واتجاهاته فى حال افتقاد هذه الجوانب شروط الاتساق والتكامل والترابط، ومن ثم لا تنجح أية جهود تركز على إكساب المهارات والسلوكيات اللازمة لتنمية الشعور بالمواطنة المدنية، دون العمل فى ذات الوقت على بعدى المعارف والقيم.

ثانياً: تحليل المحتوى، مفهومه ، أهميته، خطواته

يعد تحليل المحتوى بغرض تقويم المقررات الدراسية من الإجراءات المهمة التي ينبغى القيام بها بشكل مستمر، حتى يمكن للنظام التعليمي مواجهة المسئوليات الملقاة على عاتقه، وحتى يتمكن من مواجهة التغيرات الهائلة التي تواجهه، لبناء أجيال يمكنها التكيف بسهولة مع متغيرات العصر، وهذا الأمر جعل المتخصصين في مجال التربية يقومون كل فترة بتحليل الكتب والمقررات الدراسية؛ بهدف إعطاء وصف دقيق لما يتضمنه المقرر الدراسي من حقائق ومفاهيم وقيم ومهارات، والكشف عن مواطن القوة

والضعف فيه، مع تقديم المبادئ الأساسية للتصحيح والتعديل، بما يسهم في تطويره وتحقيق أهدافه.

- مفهوم تحليل المحتوى

التحليل لغة هو "إرجاع الشيء إلى عناصره، فحلل الشيء إلى عناصره أى جزأه وحلل الشيء درسه وكشف خفاياه" (ابن منظور، ٢٠٠١: ٢٥٣). بينما يعرف التحليل اصطلاحاً بأنه "بيان وتفصيل وتجزئة الأشياء الكلية، بإرجاعها إلى عناصرها الرئيسية من حيث وظائفها" (خوالدة، ٢٠٠٦: ١٥٩).

ويعرف المحتوى اصطلاحاً بأنه "جملة المعارف والمعلومات المنظمة على نحو معين والتي تتضمنها خبرات ونشاطات المقرر لتحقيق الأهداف التربوية" (صحراوي، ٢٠٠٤: ٨٢).

وظهر أسلوب تحليل المحتوى كأسلوب من أساليب البحث العلمي بداية في مجال العلوم الاتصالية وتجاوزه بعد ذلك إلى العلوم الإنسانية، حيث كانت غاية هذا الأسلوب التعرف على الاتجاهات والعلاقات السائدة في مواد الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية على السواء، ويعرف تحليل المحتوى بأنه "أحد أساليب البحث العلمي، التي تهدف إلى الوصف الموضوعي، والمنظم، والكمي لمادة أو أكثر من مواد الاتصال" (طعيمة، ٢٠٠٤: ١٠٧).

كما يعرف تحليل المحتوى بأنه "أسلوب من أساليب البحث العلمي يندرج تحت منهج البحث الوصفي، والغرض منه التعرف على خصائص مادة الاتصال أو الكتب الدراسية، ووصف هذه الخصائص وصفاً كمياً معبراً عنه برموز كمية، إلى جانب ما يتم الحصول عليه من نتائج بأساليب أخرى تكون مؤشراً تحدد اتجاه التطوير المطلوب (الهاشمي؛ وعطية، ٢٠١١: ١٩٠).

وعرفه تمار (٢٠٠٧: ١١) بأنه "تقنية بحث منهجية تستعمل في تحليل الرموز اللغوية وغير اللغوية الظاهرة دون الباطنة، الساكنة منها والمتحركة، كلها ومضمونها، والتي تشكل في مجملها بناء مضمون صريح وهادف".

يتضح من التعريفات السابقة أن وصف تحليل المحتوى بأنه أحد أساليب البحث العلمي قد تكرر في أكثر من تعريف، ولعل هذا يرجع إلى أن تحليل المحتوى يتضمن مجموعة من الخطوات لتحليل المادة العلمية، والتي تتصف بصفات البحث العلمي المنهجي من موضوعية وحياد وانتظام وقابلية لتعميم النتائج التي يتم التوصل إليها. وعادة فإن تحليل المحتوى لا يجرى بغرض الحصر الكمي لوحدة التحليل فقط، ولكن يتعداه لمحاولة تحقيق هدف معين، كما أنه يقتصر فقط على وصف الظاهرة وما قاله الإنسان أو كتبه صراحة فقط دون اللجوء إلى تأويله، وهو ما يشار إليه بكلمتي (وصفاً كمياً)، بالإضافة إلى ذلك يعتمد تحليل المحتوى على الرصد التكراري المنظم لوحدة التحليل المختارة، سواء أكانت كلمة أو موضوع أو مفردة أو شخصية أو وحدة أو زمن، وأخيراً لم يحدد تحليل المحتوى أسلوب اتصال معين دون غيره، فيمكن أن يطبق تحليل المحتوى على أى مادة اتصال مكتوبة، أو مصورة، أو غيرها من مواد الاتصال (العساف، ١٩٩٥: ٢٣٥).

فالهدف الأساسي من تحليل محتوى المقررات الدراسية هو العمل على تطوير المواد التعليمية ومن بينها الكتاب الدراسي الذي يتصدى لتحليل محتواه، وهنا يبداوا اتجاهاً للهدف من تحليل المحتوى، الأول: هو الاتجاه الوصفي الذي يركز على الجوانب الوصفية كمية كانت أو كيفية حيث يتم رصد الظاهرة دون تفسيرها، والثاني: هو الاتجاه الديناميكي الذي يتجاوز الوصف إلى اختبار صحة الفروض والتنبؤ بمتغيرات ترتبط بمصدر الرسالة واتجاهه، ومستقبل الرسالة من حيث الآثار التي يحدثها في القارئ أو السامع أو المشاهد (شحاته، ٢٠٠٩: ٤٩).

ولعل هذه الأسلوب العلمي للبحث يتميز عن غيره بمجموعة من المميزات، منها أن جمع المعلومات ودراستها دون الاتصال المباشر مع مصادر بشرية، يمكن أن يقلل من احتمالات تدخل ذاتية المصدر البشري الذي يقدم المعلومات، أو يقلل من إمكانية وقوعه في أخطاء مقصودة أو غير مقصودة بسبب النسيان، كما أن الوثائق دائماً متاحة أمام الباحث ويستطيع العودة إليها عدة مرات لدراستها، والتأكد منها،

وبالتالي يتمكن من الحصول على المعلومة وقتما يريد دون الشعور بأنه يلاحق المصادر البشرية أو يقوم بإخراجها، وأخيراً أن دراسة تحليل المحتوى يمكن أن تتم في الوقت الذي يرغب فيه الباحث، دون أن يشعر بالتزامات معينة تتعلق بالوقت أو أساليب إجراء المقابلات، فالوثائق موجودة دائماً معه، ويستطيع أن يفحصها متى يريد (عبيدات؛ وعدس؛ وعبد الحق، ٢٠٠٥: ٢١٢).

ويتضح مما سبق أن تحليل محتوى المقرر الدراسي هو عملية تهدف إلى قراءة المحتوى قراءة متأنية بهدف التعرف على ما يتضمنه من معارف وقيم ومهارات مختلفة، ووصف هذه الخصائص وصفاً موضوعياً كمياً منظماً من خلال التركيز على المعلومات المتضمنة في المحتوى.

- أهمية تحليل المحتوى

بصفة عامة لتحليل المحتوى أهمية كبيرة في العملية التربوية يمكن إيجازها في: (فرج،

٢٠١٨: ٣٣٤).

- معرفة أهداف المقررات الدراسية والقيم السائدة فيها.
- اكتشاف أوجه القوة والضعف في الكتب الدراسية والمواد التعليمية، وتقديم أساساً لمراجعتها وتعديلها عند الحاجة.
- تزويد واضعي المناهج بما ينبغي فعله من أجل تطوير المقررات.
- تقديم المساعدة للمؤلفين والناشرين في إعداد الكتب الدراسية الجديدة، وذلك بتزويدهم بمبادئ توجيهية والإشارة إلى ما ينبغي تجنبه، وما ينبغي تضمينه.
- تجنب العشوائية في التدريس، فكلما اعتمد التدريس على التخطيط كلما زادت ثقة المعلم بفاعلية الأسلوب التدريسي الذي يستخدمه.
- من خلال تحليل المحتوى تصبح المهارات المعقدة أسهل في تناولها، حيث يمكن تجزئتها إلى مهارات فرعية بسيطة، وبالتالي تصبح أكثر فاعلية.

- التعرف على المفاهيم والمعارف والمبادئ والحقائق المتضمنة في المحتوى التعليمي، والتعرف على المهارات والأنشطة التي تساعد في تنمية المفاهيم والمعارف المتضمنة في المحتوى.

- المساعدة في أن تكون عملية التدريس أكثر فاعلية بما تتضمنه من وسائل ومواد إثرائية، والتعرف على الفرص المتاحة لتعلم أفضل.

وبشكل خاص يعد تحليل المحتوى الدراسي مهما للمعلم حيث يجعله قادرًا على تنظيم المعارف والمهارات بشكل يساعده على تحقيق الأهداف المخطط لها، لأن العملية التدريسية تسير وفق خطوات منظمة، فالتحليل يوجه عمل المعلم ويفيده في تحضير أنشطة مختلفة تتناسب مع عناصر المقرر، كما يعطى فكرة عن نوعية الموضوعات والتسلسل المتبع في عرضها.

- الخطوات المنهجية لتحليل المحتوى

يشبه تحليل المحتوى بشكل عام غيره من طرق البحث المختلفة من حيث الخطوات الأساسية، فيطلب: توضيح ماهية المشكلة بعناصرها المختلفة، ومراجعة الدراسات السابقة، ومعرفة كيفية تصميم البحث وتحديد خطواته الإجرائية، بالإضافة إلى ذلك تمر عملية تحليل المحتوى بمجموعة من الخطوات يمكن إجمالها في الآتي: (العساف، ١٩٩٥: ٢٣٩)، (شحاته، ٢٠٠٩: ٥١).

١- تحديد مجتمع البحث الكلي، أي مواد الاتصال التي سوف يطبق عليها البحث، كأن يكون كتاب أو مجموعة صحف وغيرها، ويعرف المجتمع الكلي في بحوث التحليل "بمجموع المصادر التي نشر فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث"

٢- جمع وتحليل المعلومات وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ. تصنيف المحتويات المبحوثة: وذلك طبقًا لنظام تصنيف يتلائم مع مشكلة البحث وتساؤلاته.

ب. تحديد وحدات التحليل وتشمل خمس وحدات أساسية للتحليل هي: الكلمة، الموضوع، الشخصية، المفردة، الوحدة القياسية أو الزمنية.

ج. تصميم استمارة التحليل، وهي الاستمارة التي يصممها الباحث ليفرغ فيها محتوى كل مصدر - في حال تعددها - بحيث تنتهي علاقته بعد ذلك بمصدر ذلك المحتوى، وتحتوي استمارة تحليل المحتوى على الأقسام التالية.

- البيانات الأولية الخاصة بوثيقة التحليل مثل: الاسم، السنة أو السنوات التي طبقت فيها الدراسة.

- فئات المحتوى.

- وحدات التحليل.

- الملاحظات .

واستمارة التحليل أشبه ما تكون ببطاقة تسجيل المعلومات التي يصممها الباحث لتسجيل المعلومات من كل دراسة سابقة على حدة.

أ. تصميم جداول التفريغ، وهي تتعدد بتعدد تساؤلات البحث أو أهدافه، ويفرغ فيها الباحث المعلومات من استمارات التحليل تفرغاً كمياً.

ب. تفرغ محتوى كل وثيقة بالاستمارة الخاصة بها، ومن ثم تفرغ ما في الاستمارات في جداول التفريغ.

ج. تطبيق المعالجات الإحصائية اللازمة الوصفية منها والتحليلية.

د. سرد النتائج وتفسيرها.

هذا وقد حدد بيرلسون خمس وحدات أساسية في التحليل نقلاً عن (المدخلى،

٢٠١٥: ٣) وهي:

١- الكلمة: كأن يقوم الباحث بحصر كمى للفظ معين له دلالاته الفكرية أو السياسية أو التربوية.

٢- الموضوع: وهو إما جملة أو أكثر تؤكد مفهوماً معيناً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً.

٣- الشخصية: ويقصد بها الحصر الكمي لخصائص وسمات محددة ترسم شخصية معينة، سواء أكانت تلك الشخصية شخصاً بعينه، أو فئة من الناس في مجتمع من المجتمعات.

٤- الفكرة: وهي الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار.

٥- الوحدة القياسية أو الزمنية: كأن يقوم الباحث بحصر كمي لطول المقال وعدد صفحاته أو مقاطعه أو حصر كمي لمدة النقاش فيه عبر وسائل الإعلام .

ويتطلب تحقيق خطوات أسلوب تحليل المحتوى مجموعة من المهارات التي يجب أن تتوافر لدى المحلل عند القيام بعملية تحليل المحتوى كما ذكر العيري (٢٠٠٩: ٣٨) والتي تتمثل في الآتي:

أ. التركيز على تحليل ظاهر النصوص، وعدم التطرق إلى النوايا الخفية للمحتوى.

ب. استخدام الأسلوب العلمي المنظم في التحليل، بحيث يتم وصف المادة المحللة بموضوعية كما جاءت في الكتاب الدراسي.

ج. القدرة على وضع تعريفات واضحة لوحدة التحليل وخصوصاً إذا كانت مفهوماً أو تعميماً أو قيمة أو مهارة معينة.

د. إعداد الأدوات اللازمة لعملية التحليل والتي تتمثل في الاستمارات والتي لا بد أن تخضع للتحكيم والقابلية للمعالجة الإحصائية.

هـ. العمل ضمن فريق تعاوني للمقارنة بين المحللين، وعدم الاكتفاء بالمجهود الشخصي للمحلل.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن تحليل المقررات الدراسية يتبع منهجية علمية منظمة وخطوات واضحة، من حيث تحديد وحدات العينة الخاصة بالتحليل وتصميم استمارته، ومتغيرات البحث واستخدام الإحصاء الوصفي لرصد التكرارات والنسب المئوية.

- مجتمع البحث وعينته

اشتمل مجتمع البحث وعينته على جميع الموضوعات الواردة بمقرر حقوق الإنسان المقرر على طلاب جامعة جنوب الوادي للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩م ، واشتمل المقرر على (٣) أبواب وعدد (١٢) موضوعاً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول (١)

أبواب وموضوعات مقرر حقوق الإنسان المقرر على طلاب جامعة جنوب الوادي

عدد الصفحات	الموضوعات
١	مقدمة المقرر
٢٤	الباب الأول : ماهية حقوق الإنسان
١	مقدمة
٧	١ . مفهوم حقوق الإنسان
٦	٢ . نشأة حقوق الإنسان
٤	٣ . خصائص حقوق الإنسان
٣	٤ . أنواع حقوق الإنسان
٣	٥ . أهمية حقوق الإنسان
٧٥	الباب الثاني: المصادر القانونية لحقوق الإنسان
٢	مقدمة
٢٤	١ . المصادر الدولية لحقوق الإنسان
٣٨	٢ . المصادر الإقليمية لحقوق الإنسان
١١	٣ . المصادر الوطنية لحقوق الإنسان
٦٤	الباب الثالث: حقوق الإنسان في الإسلام
٣	مقدمة
٦	١ . حق الإنسان في الحياة
٢٦	٢ . حق الإنسان في الحرية
٧	٣ . حق الحرية الدينية
٢٢	٤ . حق المساواة
١٦٣	الكتاب ككل

■ إجراءات البحث.

لتحقيق أهداف البحث أتبعنا الإجراءات الآتية:

أولاً: لتحقيق الهدف الأول تم إعداد قائمة بأبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية الواجب تضمينها في محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية وفق الخطوات الآتية:

١. الرجوع إلى الكتب والمراجع والبحوث والدراسات ذات الصلة بأهداف حقوق الإنسان بوجه خاص، وأبعاد التربية المدنية ومكوناتها بشكل عام.
٢. إعداد قائمة مبدئية بأبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية الواجب توافرها في محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية.
٣. التأكد من صدق القائمة بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين في أصول التربية والمناهج وطرق التدريس (ملحق ١)، لإبداء آرائهم في أبعاد التربية المدنية الواردة في القائمة، والمكونات الرئيسية لكل بعد، ومدى انتماء كل مكون رئيس للبعد الذي يندرج تحته، وإبداء الرأي في المكونات الفرعية الدالة على كل مكون رئيس ومدى انتمائها للمكون الرئيس والبعد الذي تندرج تحته، حيث أظهرت نتائج التحكيم شمولية القائمة لأبعاد الثلاثة للتربية المدنية والمكونات الرئيسية والفرعية لكل بعد، وأكدت على كفاية القائمة ومناسبتها لقياس أبعاد ومكونات التربية المدنية، بينما تركزت ملاحظات السادة المحكمين على تعديل ترتيب بعض المكونات الرئيسية ودمج بعض المكونات الفرعية حيث توضح نفس الهدف، وحذف بعضها.
٤. وضع القائمة في صورتها النهائية (ملحق ٢) بعد إجراء التعديلات التي أشار إليها السادة المحكمون، حيث أصبحت القائمة في صورتها النهائية مكونة من: (٣) أبعاد للتربية المدنية، تحتوي على (١١) مكون رئيس، ويندرج تحتها (٤٥) مكوناً فرعياً موزعاً على المكونات الرئيسية للقائمة.

- ثانياً: لتحقيق الهدف الثاني المتعلق بتحديد مستوى أبعاد ومكونات التربية المدنية المتضمنة في مقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي تم اتباع الإجراءات الآتية:
- تحديد الهدف من أداة التحليل: هدفت أداة التحليل الحكم على مستوى تضمين مقرر حقوق الإنسان المقرر على طلاب جامعة جنوب الوادي لأبعاد ومكونات التربية المدنية الرئيسية والفرعية.
 - إعداد أداة التحليل: المتمثلة بقائمة أبعاد ومكونات التربية المدنية السابقة ذكرها بعد وضعها أمام مقياس متدرج من التكرار والنسبة المئوية.
 - تحديد فئات التحليل: وهي القائمة التي تم إعدادها والتي تتضمن أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية، والتي يتعين توافرها في محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية .
 - تحديد وحدة التحليل: نظرا لطبيعة مقرر حقوق الإنسان النظرية في عرض محتواه، فقد تم اعتماد وحدة السطر والفكرة بوصفهما وحدة للتحليل ويعبر عن السطر إما بالكلمة كعنوان رئيس أو أكثر من كلمتين كعنوان فرعي أو جملة تامة المعني.
 - تصميم استمارة التحليل والتي اشتملت على أبعاد التربية المدنية والمكونات الرئيسية والفرعية، والتأكد من صدق أداة التحليل بعرضها على المحكمين لإبداء آرائهم في مدى مناسبة الأداة للهدف المرجو منها، وهو تحليل محتوى مقرر حقوق الإنسان في ضوء أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية.
 - التأكد من ثبات التحليل: يقصد بثبات التحليل إعطاء النتائج نفسها إذا تم تحليل المحتوى عدة مرات باتباع القواعد والإجراءات نفسها، وقد تم تحليل مقرر حقوق الإنسان وفق استمارة التحليل بطريقتين:

أ- الثبات الخارجي بين المحللين وذلك بقياس الاتساق مع زميلة أخرى* تخصص مناهج وطرق تدريس" لتحديد نسبة الاتفاق لقائمة أداة التحليل، حيث تم الاجتماع معها، وتوضيح طريقة التحليل لها، وقد تم إجراء التحليل كل على حدة بإجراء عملية التحليل على جميع الموضوعات الواردة بمقرر حقوق الإنسان، وفق استمارة التحليل المخصصة لذلك، وبلغت نسبة الاتفاق ٩٥.٠٣%.

ب- الثبات الداخلي وذلك بإعادة التحليل مرة ثانية في شهر ديسمبر تقريباً بعد شهر من التحليل الأول، حيث أجري التحليل الأول بشهر نوفمبر، وتم حساب معامل الثبات بين التحليلين في المرتين وبلغت نسبة الاتفاق ٩٦.٠٤%.

- البدء بعملية التحليل وفق الخطوات الآتية:

أ- البدء بقراءة محتوى كل موضوع من الموضوعات المتضمنة في محتوى مقرر حقوق الإنسان، وتحديد وحدات التحليل المتضمنة في كل موضوع وفق الاستمارة المعدة لهذا الغرض.

ب- رصد تكرارات ظهور فئات التحليل (أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية) في محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية (ملحق ٣).

- الأساليب الإحصائية المستخدمة بالبحث

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في معالجة بيانات البحث لتحقيق أهدافه:

- التكرارات حيث تم استخلاص مجموعات تكرار لكل مكون فرعي .
- النسب المئوية حيث تم احتساب النسبة المئوية لتكرار كل مكون فرعي.
- معادلة كوير وتم استخدام هذه المعادلة في حساب نسبة الاتفاق بين المحللين.
- معادلة هولستي وتم استخدام هذه المعادلة في حساب معامل ثبات أداة تحليل المحتوى.

* د. حنان فوزي طه محمد - أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم المساعد - كلية التربية بقنا

- عرض نتائج البحث وتفسيرها ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال الأول للبحث الذي ينص على: ما أبعاد ومكونات التربية المدنية المناسبة لطلاب المرحلة الجامعية في محتوى مقرر حقوق الإنسان؟

تم إعداد قائمة بأبعاد ومكونات التربية المدنية الرئيسية والفرعية الواجب توافرها في محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية، وقد تم عرض خطوات إعدادها في إجراءات البحث، ويصف الجدول التالي مواصفات هذه القائمة، وبذلك يكون قد تم الإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث .

جدول (٢) مواصفات قائمة أبعاد ومكونات التربية المدنية في مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية

م	الأبعاد	المكونات الرئيسية	المكونات الفرعية
١	المعرفي	- المجتمع المدني	٥
		- المجتمع الدولي	٤
		- المواطنة	٥
		- الديمقراطية	٥
٢	المهاري	- مهارات فكرية	٤
		- مهارات المشاركة	٣
		- مهارات التفكير الناقد والابداعي	٣
٣	القيمي	- الانتماء	٤
		- المسؤولية المجتمعية	٣
		- المشاركة السياسية	٥
		- العدل	٤
المجموع		١١	٤٥

ثانياً: عرض النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال الثاني للبحث الذي ينص على: ما مستوي تضمين أبعاد ومكونات التربية المدنية في محتوى مقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل مقرر حقوق الإنسان المقرر على طلاب المرحلة الجامعية في ضوء أبعاد ومكونات التربية المدنية باستخدام أداة تحليل المحتوى المعدة لهذا الهدف، وتم حساب التكرارات والنسب المئوية لكل بعد من أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٣): نتائج تحليل أبعاد التربية المدنية المتضمنة في مقرر حقوق الإنسان

بالمرحلة الجامعية

(المكونات المتوفرة والتكرارات والنسب المئوية)

التكرارات والنسب المئوية المتوفرة بالمقرر			عدد المكونات الفرعية* المتوفرة بالمقرر		المكونات الفرعية وفق القائمة	أبعاد التربية المدنية
الترتيب	النسبة	التكرار	النسبة	العدد		
١	٥٨.١٧	٢٩٢	٧٣.٦٨	١٤	١٩	البعد المعرفي
٢	٢١.١٢	١٠٦	٤٠.٠٠	٤	١٠	البعد المهاري
٣	٢٠.٧١	١٠٤	٦٢.٥٠	١٠	١٦	البعد القيمي
%١٠٠		٥٠٢	%٦٢.٢٢	٢٨	٤٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أن النسبة المئوية العامة لعدد مكونات التربية المدنية المتوفرة في مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية تساوي ٦٢.٢٢ % وهي نسبة متوسطة، حيث جاءت نسبة عدد المكونات الفرعية للبعد المعرفي في الترتيب الأول بنسبة ٧٣.٦٨% وهي نسبة متوسطة، يليه عدد المكونات الفرعية للبعد القيمي بنسبة ٦٢.٥٠% وتعد نسبة متوسطة، وفي الترتيب الثالث عدد المكونات الفرعية للبعد المهاري بنسبة ٤٠% وتعد نسبة منخفضة، مما يشير إلى أن أبعاد ومكونات التربية المدنية متوافرة بمقرر حقوق الإنسان بنسب متفاوتة.

* يمكن الرجوع للملحق التحليل رقم (٣)

وتتفق هذه النتائج مع عدد من الدراسات منها نتائج دراسة قزامل (٢٠١٢) حيث أظهر التحليل سيادة المرجعية الغربية على المرجعية الإسلامية في الفصول الأربعة للمقرر والمحتوى ككل ، ولم يتناسب المقرر مع طبيعة الدراسة بكليات التربية، ودراسة الحسين (٢٠٠٧) والتي أشارت نتائجها إلى أن مفاهيم مقرر حقوق الإنسان في الإسلام جاء بمفردات متناثرة في بعض المقررات ، وهناك العديد من الموضوعات ذات الأهمية ولم يتم تناولها في المفردات الثقافية لمقرر حقوق الإنسان، ودراسة بادي (٢٠٠٤) والتي أشارت أن البرنامج الرسمي لمقرر التربية المدنية والقانونية والاجتماعية للصف الأول الثانوي في فرنسا قد تكون من مجموعة محددة من المفاهيم المدنية والقانونية والاجتماعية، وأن فئات حقوق الإنسان متضمنة في مفهومات التربية المدنية بدرجات متفاوتة وقد تكون اختلفت مع نتائج دراسة فراج؛ وعتيبة(٢٠١٦) والتي أشارت نتائجها أن درجة توافر مفاهيم وقضايا حقوق الإنسان في توصيفات المقررات الجامعية بصورة مجملة جاءت ضعيفة.

أن محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية قد تضمن أبعاد التربية المدنية الثلاثة وذلك بنسب مختلفة، حيث حصل البعد المعرفي على الترتيب الأول بنسبة ٥٨.١٧% وهي نسبة ضعيفة، يليه البعد المهاري بنسبة ٢١.١٢% وتعد نسبة منخفضة جداً، بينما حصل البعد القيمي على الترتيب الثالث بنسبة ٢٠.٧١% وهي نسبة منخفضة جداً.

وللتعرف على التكرارات والنسبة المئوية لكل بعد من أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية، تم الآتي:

(١) البعد المعرفي للتربية المدنية ومكوناته الرئيسية والفرعية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية بشكل تفصيلي للبعد المعرفي للتربية المدنية ومكوناته الرئيسية والفرعية، وذلك لمعرفة مستوى تضمين محتوى مقرر حقوق الإنسان لها، فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤): نتائج تحليل البعد المعرفي للتربية المدنية المتضمنة في مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية (المكونات المتوفرة والتكرارات والنسب المئوية)

التكرارات والنسب المئوية للمؤشرات المتوفرة بالمقرر		عدد المكونات الفرعية المتوفرة بالمقرر		عدد المكونات الفرعية وفق القائمة	المكونات الرئيسية للبعد المعرفي	
الترتيب	النسبة	التكرار	النسبة			العدد
٤	١.٧١	٥	٤٠.٠٠	٢	٥	مكون المجتمع المدني
٣	١٢.٣٣	٣٦	٥٠.٠٠	٢	٤	مكون المجتمع الدولي
١	٦٦.١٠	١٩٣	١٠٠.٠٠	٥	٥	مكون المواطنة
٢	١٩.٨٦	٥٨	١٠٠.٠٠	٥	٥	مكون الديمقراطية
%١٠٠.٠٠		٢٩٢	%٧٣.٦٨	١٤	١٩	المجموع

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- أن عدد المكونات الفرعية للبعد المعرفي المتوفرة في مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية بلغت (١٤) مكوناً من أصل (١٩) مكون بالقائمة الرئيسية، وأن النسبة المئوية العامة لعدد المكونات الفرعية للبعد المعرفي المتوفرة بالمقرر تساوي ٧٣.٦٨% وهي نسبة متوسطة، حيث جاءت نسبة عدد المكونات الفرعية لمكوني المواطنة والديمقراطية في الترتيب الأول بنسبة ١٠٠% وهي نسبة مرتفعة جداً، يليها عدد المكونات الفرعية لمكون المجتمع الدولي بنسبة ٥٠%، وفي الترتيب الأخير عدد المكونات الفرعية لمكون المجتمع المدني بنسبة ٤٠.٠٠%، وتتفق هذه النتائج مع دراسة معتوق؛ وابن جدو (٢٠١٦) والتي أشارت أن المناهج والمقررات الدراسية ركزت بشكل كبير على بعد المعارف الخاصة بالمواطنة وحقوق الإنسان، ونتائج دراسة العماري (٢٠١٤) والتي أكدت ان التربية على حقوق الإنسان اهتمت بالجانب المعرفي وان المؤسسات التربوية لها دور كبير في نشر وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني إلا أنها غير قادرة وحدها على ذلك.
- أن محتوى مقرر حقوق الإنسان قد تضمن المكونات الأربعة الرئيسية للبعد المعرفي للتربية المدنية وذلك بنسب مختلفة، حيث حصل مكون المواطنة على الترتيب

الأول بنسبة ٦٦.١٠% وهي نسبة متوسطة ، يليه مكون الديمقراطية بنسبة ١٩.٨٦% وهي نسبة منخفضة، وحصل مكون المجتمع الدولي على نسبة ١٢.٣٣% وهي نسبة منخفضة جداً، ثم مكون المجتمع المدني بنسبة ١.٧١% وهي نسبة منخفضة جداً.

(٢) البعد المهاري للتربية المدنية ومكوناته الرئيسية والفرعية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية بشكل تفصيلي للبعد المهاري للتربية المدنية ومكوناته الرئيسية والفرعية، وذلك لمعرفة مستوي تضمين محتوى مقرر حقوق الإنسان لها فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٥): نتائج تحليل البعد المهاري للتربية المدنية المتضمنة في مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية (المكونات المتوفرة والتكرارات والنسب المئوية)

التكرارات والنسب المئوية المتوفرة بالمقرر		عدد المكونات الفرعية المتوفرة بالمقرر		عدد المكونات الفرعية وفق القائمة	المكونات الرئيسية للبعد المهاري	
الترتيب	النسبة	التكرار	النسبة			العدد
١	٩٧.١٧	١٠٣	٥٠	٢	٤	مكون المهارات فكرية
٢	٢.٨٣	٣	٣٣.٣٣	١	٣	مكون المهارات المشاركة
٣	...	٠٠	..	٠٠	٣	مكون مهارات التفكير الإبداعي والناقد
١٠٠.٠٠٠%		١٠٦	٣٠.٠٠٠%	٣	١٠	المجموع

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- أن عدد المكونات الفرعية للبعد المهاري المتوفرة في مقرر حقوق الإنسان (٣) مكونات من أصل (١٠) مكونات بالقائمة، وأن النسبة المئوية العامة لعدد المكونات الفرعية للبعد المهاري المتوفرة بالمقرر تساوي ٣٠% وهي نسبة منخفضة، حيث جاءت المكونات الفرعية لمكون المهارات الفكرية في الترتيب الأول بنسبة ٥٠%، يليها المكونات الفرعية لمكون مهارات المشاركة بنسبة ٣٣.٣٣% ، بينما لا توجد أية مكونات فرعية لمكون مهارات التفكير الإبداعي والناقد حيث حصل على نسبة مئوية ٠.٠٠% ، وتتفق مع دراسة مرتجي،

والرتبسي (٢٠١١) والتي أشارت إلى تدنى مراعاة محتوى المناهج للمهارات والقيم المدنية وعدم التوازن فيها.

- أن محتوى مقرر حقوق الإنسان للمرحلة الجامعية قد تضمن مكونين فقط من المكونات الرئيسة الثلاثة للبعد المهاري للتربية المدنية، حيث حصل مكون المهارات الفكرية على الترتيب الأول بنسبة ٩٧.١٧% وهي نسبة عالية، يليه مكون مهارات المشاركة بنسبة ٢.٨٣% وهي نسبة منخفضة جداً، بينما مكون مهارات التفكير الإبداعي والناقد غير متضمن بالمقرر حيث حصل على نسبة ٠.٠٠%.

(٣) البعد القيمي للتربية المدنية ومكوناته الرئيسة والفرعية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية بشكل تفصيلي للبعد الثالث للتربية المدنية "البعد القيمي" ومكوناته الرئيسة والفرعية، لمعرفة مستوي تضمين محتوى مقرر حقوق الإنسان له، فكانت النتائج كما هو موضح في التالي:

جدول (٦): نتائج تحليل البعد القيمي للتربية المدنية المتضمنة في مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية (المكونات المتوفرة والتكرارات والنسب المئوية)

التكرارات والنسب المئوية المتوفرة بالمقرر			عدد المكونات الفرعية المتوفرة بالمقرر		عدد المكونات الفرعية وفق القائمة	المكونات الرئيسة للبعد القيمي
الترتيب	النسبة	التكرار	النسبة	العدد		
٤	٥.٧٧	٦	٧٥.٠٠	٣	٤	مكون الانتماء
٣	١.٩٢	٢	٣٣.٣٣	١	٣	مكون المسؤولية المجتمعية
٢	١١.٥٤	١٢	٦٠.٠٠	٣	٥	مكون المشاركة السياسية
١	٨٠.٧٧	٨٤	٧٥.٠٠	٣	٤	مكون العدل
١٠٠.٠٠%			١٠٤	٦٢.٥%	١٠	المجموع

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن عدد المكونات الفرعية للبعد القيمي للتربية المدنية المتوفرة في مقرر حقوق الإنسان بلغت (١٠) مكونات من أصل (١٦) مكوناً بالقائمة الرئيسة، وأن نسبتها المئوية العامة بلغت ٦٢.٥%، حيث احتلت المكونات الفرعية لمكوني

- الانتماء والعدل على نسبة توافر ٧٥%، بينما جاءت المكونات الفرعية لمكون المشاركة السياسية بنسبة توافر ٦٠%، وفي الترتيب الأخير جاءت المكونات الفرعية لمكون المسؤولية الاجتماعية بنسبة ٣٣.٣٣%، وتتفق مع نتائج دراسة درويش (٢٠١٠) والتي أشارت أن هناك ضعفا في مساهمة الكتب الدراسية في نشر ثقافة المجتمع المدني وأن القيم المدنية جاءت منخفضة بشكل عام، دراسة مرتجي، والرنيتسي (٢٠١١) ودراسة اللوزي (٢٠١٨) والتي أشارت لتدني مراعاة محتوى المناهج الدراسية للقيم المدنية وعدم التوازن فيها .
- أن محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية قد تضمن المكونات الأربعة الرئيسية للبعد القيمي للتربية المدنية وذلك بنسب مختلفة، حيث حصل مكون العدل على الترتيب الأول بنسبة ٨٠.٧٧% وهي نسبة عالية، يليه مكون المشاركة السياسية بنسبة ١١.٥٤% وهي نسبة منخفضة، وفي الترتيب الثالث مكون الانتماء بنسبة منخفضة بلغت ٥.٧٧%، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة مكون المسؤولية المجتمعية بنسبة ١.٩٢% وهي نسبة منخفضة .

ثالثاً: مناقشة النتائج وتفسيرها

- أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:
- أن محتوى مقرر حقوق الإنسان تضمن (١٠) مكونات رئيسية من أصل (١١) مكوناً لأبعاد التربية المدنية الثلاثة (المعرفة المدنية والمهارات المدنية والقيم المدنية) وذلك بنسب مختلفة، حيث كشفت النتائج أن مكون مهارات التفكير الإبداعي والناقد والتابع لبعد مهارات التربية المدنية غير متوافر بالمقرر، كما كشفت النتائج أيضاً أن المكونات الفرعية لبعد المعرفة المدنية حصلت على الترتيب الأول من حيث تضمين المقرر لها بنسبة ٥٨.١٧%، يليها المكونات الفرعية لبعد المهارات المدنية بنسبة ٢١.١٢%، بينما جاءت المكونات الفرعية لبعد قيم التربية المدنية على الترتيب الثالث بنسبة ٢٠.٧١%، ويمكن إرجاع تلك النتائج إلى موضوعات محتوى مقرر حقوق الإنسان وطريقة عرضها والتي

لا تسهم أو تتيح الفرصة للطالب لممارسة مهارات التفكير الإبداعي والناقد والمشاركة الفاعلة في تكوين الآراء حول القضايا العامة ونقدتها بطرق صحيحة، كما قد يرجع الارتفاع الكبير في نسبة تضمين المعرفة المدنية وبصفة خاصة المعلومات التي تتعلق بالحقوق والواجبات، إلى طبيعة الموضوعات التي يتضمنها المقرر والتي تركز في كثير منها على المعارف والمعلومات النظرية المرتبطة بالحقوق والحريات، والقوانين الدولية والمحلية المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.

- أن مقرر حقوق الإنسان قد تضمن المكونات الأربعة الرئيسة للبعد المعرفي للتربية المدنية وذلك بنسب مختلفة، حيث حصل مكون المواطنة على الترتيب الأول بنسبة ٦٦.١٠% وهي نسبة متوسطة، يليه مكون الديمقراطية بنسبة ١٩.٨٦% وهي نسبة منخفضة، بينما جاء مكون المجتمع الدولي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢.٣٣% وهي نسبة منخفضة جداً، وأخيراً مكون المجتمع المدني في المرتبة الرابعة بنسبة ١.٧١% وهي نسبة منخفضة جداً، وقد يرجع ذلك إلى تركيز الموضوعات التي يتضمنها المقرر - بشكل أساسي - على المفاهيم والمعلومات والقوانين المتعلقة بالمواطنة مثل: المعلومات عن أدوار الأفراد وحقوقهم في المجتمع الديمقراطي، ومعرفة الدستور الذي يقوم عليه نظام الحكم وما يضمنه للمواطنين من حقوق ومسئوليات، وبعض الموضوعات المتعلقة بالديمقراطية مثل: معرفة المبادئ والأسس التي تقوم عليها الديمقراطية، والقوانين والتشريعات التي تؤكد على احترام قيم العدالة والحوار وحرية التفكير النقدي واحترام الآخر واحترام مبدأ المساواة، وذلك على حساب المعارف والمعلومات المتعلقة بمشاركة أعضاء المجتمع في القرارات التي تخصهم، وأسلوب الحكم القائم على سلطة الشعب، وكيفية ممارسة الشعب لحقه في اختيار السلطة التي تحكمه، والمعارف والمعلومات المتعلقة بالمجتمع الدولي وأسس المواطنة العالمية والقدرة على التفاعل مع القضايا الدولية المعاصرة، بينما أغفلت

موضوعات المقرر - تقريباً - المعارف والمعلومات عن المجتمع المدني ومكوناته وأهدافه وأهميته ووظائفه التي يقوم بها داخل المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها، لذلك جاءت نسبة تمثيل هذه الموضوعات في المقرر بشكل منخفض جداً.

- تضمن محتوى مقرر حقوق الإنسان للمرحلة الجامعية مكونين فقط من المكونات الثلاثة الرئيسة للبعد المهاري للتربية المدنية، حيث خلا المقرر من مكون مهارات التفكير الإبداعي والناقد والذي حصل على نسبة ٠.٠٠٠ % ، بينما حصل مكون المهارات الفكرية على الترتيب الأول بنسبة ٩٧.١٧ % وهي نسبة عالية، يليه مكون مهارات المشاركة بنسبة ٢.٨٣ % وهي نسبة منخفضة جداً، وقد يرجع الارتفاع في نسبة تمثيل بعض المهارات الفكرية إلى طبيعة الموضوعات التي تضمنها محتوى مقرر حقوق الإنسان وبصفة خاصة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في الإسلام، والتي تضمنت بعض الموضوعات التي تنمي لدى الطلاب بعض المهارات الفكرية ومهارة المشاركة مثل: القدرة على التفكير النقدي في قضية معينة، والبحث عن الحجج والأدلة تجاه موضوع معين، والقدرة على رصد الأحداث والقضايا العامة، بينما خلا المقرر من الموضوعات التي تشجع الطلاب على ممارسة وتنمية مهارات التفاعل مع الآخرين لتعزيز المصالح الشخصية والعامة، أو التدريب على مهارات التفكير الإبداعي والناقد مثل: مهارة المشاركة والإسهام النقدي في حياة المجتمع، أو المشاركة الواعية والمسئولة في الحياة المدنية والسياسية، ومهارة تكوين آراء حول القضايا العامة والدفاع عنها، كما يرجع أيضاً إلى محتوى الموضوعات التي تضمنها المقرر وطريقة عرضها، والتي جاءت في مجملها سرداً للقوانين والاتفاقات الدولية والمحلية لحقوق والحريات، بينما أغفلت المواقف والخبرات التعليمية والأنشطة التي تنمي لدى المتعلم المهارات العقلية العليا كالتفكير الإبداعي والناقد، وخلت من الأنشطة الصفية واللاصفية المختلفة

التي تشجع الطلاب على المشاركة في الندوات والمؤتمرات السياسية، بما يمكنهم من المتابعة السياسية للقضايا والأحداث، وتكوين رأى حول القضايا المطروحة ونقدها والدفاع عنها.

- اشتمل محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية على المكونات الأربعة الرئيسة للبعد القيمي للتربية المدنية ولكن بنسب مختلفة، حيث حصل مكون العدل على الترتيب الأول بنسبة ٨٠.٧٧% وهى نسبة عالية ، يليه مكون المشاركة السياسية بنسبة ١١.٥٤% وهى نسبة منخفضة، وجاء فى الترتيب الثالث مكون الانتماء بنسبة منخفضة بلغت ٥.٧٧% ، وفى المرتبة الرابعة والأخيرة مكون المسئولية المجتمعية بنسبة ١.٩٢% وهى نسبة منخفضة جداً، وقد يرجع ذلك إلى تركيز المحتوى على القيم التي تؤكد على العدالة وعدم التمييز بأشكاله المختلفة أو العدالة السياسية والاقتصادية والعدالة داخل الأسرة، وذلك أكثر من تأكيده على قيم الانتماء والمسئولية الاجتماعية والمشاركة السياسية، كما أغفل محتوى المقرر الأنشطة التي تساعد الطلاب على الانخراط بفاعلية في إدارة شئونهم، أو إدراك وممارسة مسئولياته الاجتماعية تجاه أنفسهم والآخرين، والقدرة على تكوين وعى يوضح العلاقة بين الحقوق والمسئوليات في إطار قانونى يستند إلى الولاء والانتماء للوطن، والاهتمام بالمشاركة الفاعلة فى حل مشكلات المجتمع وتحقيق أهدافه العامة، بالإضافة إلى إهمال الموضوعات التي تمكن الطالب من تكوين اتجاه إيجابي نحو المشاركة السياسية الفاعلة في الندوات والمؤتمرات السياسية، أو المشاركة في عملية صنع القرار السياسى بطريقة مباشرة وغير مباشرة، والمتابعة السياسية للأحداث والقضايا المجتمعية، والترشح أو المشاركة في الانتخابات.

رابعاً: إجابة السؤال الثالث والذي ينص على ما التصور المقترح لتطوير محتوى

مقرر حقوق الإنسان في ضوء أبعاد ومكونات التربية المدنية ؟

في ضوء الإطار النظري للبحث، واستناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تحليل محتوى مقرر حقوق الإنسان لطلاب جامعة جنوب الوادي في ضوء مرتكزات التربية المدنية، تبين وجود قصور وتدنى في مستوى تضمين محتوى المقرر لأبعاد التربية المدنية الثلاثة ومكوناتها الرئيسية والفرعية، وهذا لا يتماشى مع أهداف تدريس مقرر حقوق الإنسان ، والتوجهات المحلية والعالمية التي تنادي بضرورة تنمية معارف ومهارات وقيم التربية المدنية، ومن ثم تم بناء تصور مقترح لتضمين مرتكزات التربية المدنية في محتوى مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية بغرض تطويره وفق الآتي :

أ. مبررات التصور المقترح

ينطلق التصور المقترح من الاعتبارات التالية:

- توصيات معظم البحوث والدراسات العربية والأجنبية بأهمية تضمين مرتكزات التربية المدنية في جميع المقررات والمناهج في كافة المراحل التعليمية .
- قصور المقرر الحالي لحقوق الإنسان والمقرر على طلاب جامعة جنوب الوادي في مستوى تضمين محتوى المقرر لأبعاد التربية المدنية الثلاثة ومكوناتها الرئيسية والفرعية.
- الحاجة الماسة لتعليم وتدريب طلاب الجامعة على مهارات المشاركة واتخاذ القرارات وإعدادهم ليكونوا قادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية ومن ثم يتحقق الصالح العام للمجتمع.
- تنمية الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي للطلاب، وتزويدهم بالقدرات الضرورية التي تؤهلهم للمشاركة المجتمعية الفاعلة في الحياة العامة وقد يتحقق ذلك من خلال تضمين بعد المعارف المدنية.

- تعميق الانتماء وتنمية الاعتزاز والولاء للطلاب، والتعريف بالحقوق والواجبات، وتدعيم قيم الحرية والديمقراطية والمواطنة، وقد يتحقق ذلك من خلال تضمين بعدي المهارات المدنية والقيم المدنية.

ب- المكونات الرئيسة للتصور المقترح

يتضمن التصور المقترح مجموعة من المكونات الرئيسة منها:

(١) الأهداف:

- يهدف التصور المقترح إلى تضمين أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسة والفرعية بمقرر حقوق الإنسان وذلك من أجل تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- تضمين المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان، مثل: القانون الدولي، الدستور، المواطنة، الديمقراطية، المجتمع المدني، المشاركة السياسية، المشاركة المجتمعية، العدالة الاجتماعية.
- تحديد مواد الدستور المصري التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان وتحقيق المواطنة الكاملة.
- استخلاص الطرق والضمانات الكفيلة لحقوق الإنسان محلياً وعالمياً.
- تنمية الروح الوطنية لدى الطلاب من خلال توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم.
- توضيح القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتحليلها وإيجاد الطرق المشروعة لحلها.
- تنمية قيم العمل التطوعي لدى الطلاب.
- تنمية الحوار والنقد البناء لدى الطلاب.
- تشجيع الطلاب نحو المشاركة السياسية الفعالة في المجتمع.
- تعويد الطلاب على التفكير النقدي الذي يساعدهم على النظرة الموضوعية لمشكلات الحياة.
- معرفة الطلاب بالقضايا الراهنة التي يعاني منها المجتمع.
- توعية الطلاب بمؤسسات المجتمع المدني ودورها في المجتمع المحلي.

(٢) المحتوى التعليمي:

فيما يتعلق بمحتوى مقرر حقوق الإنسان فقد أشارت نتائج تحليل المقرر إلى وجود تفاوت في مستوى تضمين أبعاد ومكونات التربية المدنية في مقرر حقوق الإنسان، لذا فمن الضروري تضمين قائمة أبعاد التربية المدنية ومكوناتها الرئيسية والفرعية التي توصل إليها البحث، من هنا اهتم التصور المقترح لمحتوى مقرر حقوق الإنسان بما يلي:

- أن يتضمن محتوى مقرر حقوق الإنسان موضوعات تتناول المعارف والمعلومات المرتبطة بالتربية المدنية، مثل: مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، الدستور المصري ومبادئه، المواطنة، الديمقراطية، المجتمع المدني، المشاركة السياسية، المشاركة المجتمعية، العدالة الاجتماعية.
- أن يتضمن المحتوى باباً مستقلاً لعرض حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، مع التركيز على كيفية ممارسة هذه الحقوق وكيفية تطبيق هذه المبادئ بصورة عملية بما يتلائم مع التغيرات المجتمعات المعاصرة.
- الاهتمام بتضمين المحتوى بعض قضايا المجتمع ومشكلاته المرتبطة بحقوق الإنسان والتربية للمواطنة، مع إتاحة الفرصة للطالب لتكوين رأى حول هذه القضايا، وإمكانية الإسهام في إيجاد حلول لبعضها.
- ضرورة أن يسهم المحتوى في مساعدة الطلاب على اكتساب المعارف والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والتربية المدنية بصورة وظيفية، حيث يتم بناء المعارف من قبل الطلاب، وتوسيعها وربطها بحياتهم الواقعية، وبالتالي يصبح التعلم له معنى بالنسبة للطالب.
- ينبغي أن يتضمن المحتوى أنشطة تثير تفكير المتعلمين، وتنمي لديهم مهارات التفكير الإبداعي والنقدي، من خلال استخدام العمليات المعرفية التي تمكنهم من فهم وشرح ومقارنة وتقييم ممارسات الحكومة، بما يمكنه من إصدار أحكام واعية عن الحكومة والسياسة.

- أن يتم تنظيم محتوى مقرر حقوق الإنسان وعرض موضوعاته بصورة تضمن تأصيل قيم المواطنة والانتماء لدى الطلاب، وتتمى لديهم المسؤولية الاجتماعية والقدرة على ممارسة مسؤولياته الاجتماعية نحو نفسه والآخرين، مع زيادة الوعي بالعلاقة بين الحقوق والواجبات.
- أن يتضمن المحتوى التعليمي للمقرر ممارسة الطلاب للأنشطة الصفية واللاصفية المختلفة التي تشجعهم على المشاركة في الندوات والمؤتمرات السياسية، بما يمكنهم من المتابعة السياسية للقضايا والأحداث، واكتساب مهارات.
- ضرورة أن لا يكون الاهتمام بالجوانب النظرية في محتوى المقرر على حساب الجوانب التطبيقية للمعارف والمهارات والقيم المدنية في حياة الطلاب، ودون إهمال لحاجاتهم وميولهم.

(٣) استراتيجيات وطرائق التدريس:

تم اختيار استراتيجيات وطرق التدريس التي تتناسب مع طبيعة محتوى مقرر حقوق الإنسان، حيث ركز التصور المقترح على استراتيجيات وطرق التدريس القائمة على فلسفة التعلم النشط باعتبارها تؤكد على الطالب كمحور لعملية التعلم، وتهتم بإيجابية التلاميذ وفاعليتهم في عملية التعليم والتعلم، كما أنها تساعدهم على تحويل ما يتم تعلمه إلى سلوك ومهارات، مع اعتبار المعلم كمييسر، ومرشد، وموجه لتلك العملية، وتتمثل في: استراتيجية فكر - زوج - قارن، استراتيجية المساجلة الحلقية، استراتيجيات ما وراء المعرفة ومنها: التدريس التبادلي واستراتيجية ما أعرفه - ما أريد أن أعرفه - ما تعلمته، استراتيجية التعلم بالعمل (المشروعات)، استراتيجيات لعب الأدوار والمحاكاة والعروض العملية، استراتيجية التعلم التعاوني، طريقة المناقشة والعصف الذهني.

(٤) الأنشطة التعليمية:

ترتبط فاعلية استراتيجيات وطرق التدريس بتفعيل الأنشطة الصفية واللاصفية، من خلال الاهتمام بالأنشطة الهادفة إلى إبراز الجوانب التشريعية والقانونية والاجتماعية لصالح التربية على حقوق الإنسان، من خلال:

- عقد الندوات والمناظرات العلمية التي تتناول قضايا حقوق الإنسان والتربية المدنية المختلفة.
- تشجيع الطلاب على استخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة والانترنت في عمل الأبحاث المختلفة التي تتناول موضوعات التربية المدنية.
- تقسيم الطلاب إلى مجموعات عمل تعاونية لعمل مجالات حائط تتناول قضايا: المواطنة والديمقراطية وحرية الفكر وعدم التمييز، وغيرها من القضايا المرتبطة بالتربية المدنية.
- استخدام العروض التقديمية والأقراص المدمجة لعرض التجارب الدولية والمحلية المختلفة في مجال حقوق الإنسان والتربية للمواطنة.
- عمل معرض طلابي لعرض مشروعات الطلاب المختلفة ومناقشتها في جو من الديمقراطية وحرية الرأي لتأصيل قيم التربية المدنية في نفوس الطلاب بشكل عملي.

(٥) مصادر التعلم المقترحة:

هي المصادر التي يمكن للطلاب الرجوع إليها غير الكتاب المقرر، وهي كل ما يمكن أن يتم استخدامه لتحسين عملية التعليم والتعلم لدى الطلاب من مصادر مكانية أو إلكترونية أو بشرية، ومنها: مكتبة الكلية، شبكة الانترنت، والبرمجيات، والأفلام الوثائقية، وبعض الصور والشرائح وغيرها من مصادر التعلم التي يمكن الاستعانة لعرض الممارسات العالمية والمحلية لحقوق الإنسان وقضايا التربية المدنية.

(٦) أساليب وأدوات التقييم:

عملية تقييم تعلم الطلاب، تعد عنصراً مهماً لنجاح المقرر في تحقيق أهدافه، وأيضاً في الحكم على مدى تحقق الأهداف الموضوعية سواء العام منها أو الخاص، لذلك ينبغي ألا يقتصر تقييم مقرر حقوق الإنسان على الجانب المعرفي فقط، ولكن يتعداه ليشمل الممارسة والسلوك وتقييم الجانب المهاري والقيمي للتربية المدنية، مع إعطاء الحرية للطلاب لعرض آرائهم بكل حرية، ومناقشتها بموضوعية، في جو من الديمقراطية واحترام الآراء، ويتبنى التصور المقترح عمليات التقييم المبدئي والبنائي والتقييم النهائي وتفعيلها، ويوضح الجدول التالي الأساليب والأدوات المقترحة في تقييم أداء الطلاب:

جدول (٧) أساليب التقييم المقترحة بالتصور المقترح

م	أساليب التقييم المقترحة	أبعاد التعلم التي يقيسها
١	الاختبارات التحريرية والشفوية المقننة	معرفة ومهارات التربية المدنية
٢	ملفات الإنجاز	معارف ومهارات وقيم التربية المدنية
٣	مقاييس الاتجاه والميول	قيم التربية المدنية
٤	بطاقات الملاحظة	معارف ومهارات التربية المدنية
٥	كتابة البحوث والمقالات	معارف ومهارات التربية المدنية
٦	المشاركة في الأنشطة التوعوية والندوات	قيم التربية المدنية

توصيات البحث :

- في ضوء ما سبق يوصي البحث بما يلي:
- تطوير أهداف تدريس مقرر حقوق الإنسان بالجامعات المصرية في ضوء مرتكزات التربية المدنية.
 - الاستفادة من التصور المقترح الذي تم تقديمه وإعادة تقييمه ومراجعته وتطويره من قبل مصصمي البرامج والمقررات الجامعية.
 - الاهتمام بتنمية المهارات والقيم الضرورية لتعزيز التربية المدنية ومبادئ حقوق الإنسان، والدفاع عنها وتطبيقها في الحياة اليومية، جنباً إلى جنب مع تنمية المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان وبآليات حمايتها.
 - إقامة نوادي لحقوق الإنسان والتربية للمواطنة داخل الجامعات المصرية، مهمتها نشر الوعي بالحقوق والحريات وتدعيم مرتكزات التربية المدنية، من خلال الأنشطة الثقافية والمؤتمرات الحقوقية المختلفة، وأن يكون النادي جزءاً من الحياة الجامعية، ويساهم في تحقيق مقرر حقوق الإنسان لأهدافه، من خلال صقل مهارات الطلاب وإعدادهم للحياة النشيطة الفاعلة والمسئولة.
 - الاهتمام بعمل زيارات ميدانية لطلاب الجامعة لمنظمات المجتمع المدني المختلفة، واستضافة رموز المجتمع المدني، لعقد ندوات توعية مع الطلاب لزيادة وعيهم بدور المجتمع المدني وأهميته ووظائفه التي يقوم بها داخل المجتمعات الديمقراطية.
 - إقامة مناظرات علمية وحلقات نقاشية بين طلاب الجامعة حول قضايا المواطنة واحترام حرية الفكر والآخر، والمساواة وعدم التمييز مع تخصيص جوائز لأفضل فريق عمل، بهدف تشجيع الطلاب على البحث في هذه القضايا وتقديم حلول لها.
 - ضرورة أن تكون الأنشطة المتضمنة في مقرر حقوق الإنسان أنشطة عملية، من خلال ربطها بالخبرة المستمدة من حياة الطلاب أنفسهم والمشكلات

المجتمعية المحيطة بها، مما يمكنهم من تحديد ومعالجة احتياجاتهم في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة من دراسة المقرر في تقديم حلول واقعية للمشكلات والقضايا المجتمعية المرتبطة بالتربية المدنية.

البحوث المقترحة :

- في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي من نتائج وتوصيات يقترح ما يلي:
- إجراء دراسة تقييمية لمقرر حقوق الإنسان في المرحلة الثانوية في ضوء مرتكزات التربية المدنية.
 - فاعلية برنامج مقترح في ضوء مرتكزات التربية المدنية لتنمية قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة.
 - دور مقرر حقوق الإنسان في تنمية أبعاد ومكونات التربية المدنية من وجهة نظر طلاب الجامعة.
 - تطوير مقرر حقوق الإنسان بجامعة جنوب الوادي في ضوء المعايير العالمية لحقوق الإنسان.

قائمة المراجع :

- ابن منظور، محمد بن مكرم (٢٠٠١). لسان العرب. مج ١. تحقيق أحمد حيدر. لبنان: دار الكتب العلمية.
- أبو الكاس، رائد محمد (٢٠١٥). الخبرات العالمية لتربية المواطنة وكيفية الاستفادة منها في فلسطين. عالم التربية، س١٦، ع ٥١، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد، يوليو، ١-٢٩.
- أبو النور، محمد عبد التواب؛ عبد الفتاح، أمال جمعة؛ وعبد الفتاح، أحمد سيد (٢٠١٣): التربية المدنية واستراتيجيات تنميتها " قضايا وتطبيقات". القاهرة: دار الفكر العربي.
- أحمد، محمود حافظ أحمد؛ ومحمود، شوقي حساني (٢٠١٢). برنامج مقترح في التربية المدنية لطلاب الصف الأول الثانوي (العام/التجاري) بعد ثورة ٢٥ يناير، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع ٤٠، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٦٦-١٠٤.
- بادي، غسان بن خالد (٢٠٠٤). تحليل مضمون حقوق الإنسان في مقرر التربية المدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا. ندوة المناهج (الأسس والمنطلقات)، مج ١، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ٤٧١-٥١٤.
- بدران، شبل (٢٠٠٩). التربية المدنية والتعليم والمواطنة وحقوق الإنسان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- بوسنية، المنجي (٢٠٠٦: أبريل). آفاق تطوير التربية المدنية في المنظومة التربوية العربية. الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم " التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي. اتحاد جامعات العالم الإسلامي، أبريل، ١٦٠-٢٧١.
- تمار، يوسف (٢٠٠٧). تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين. الجزائر: كوم للدراسات والنشر والتوزيع.

حسين، الحسين حامد محمد (٢٠١٣). التربية المدنية وتمكين المرأة الريفية في المجتمع المصري رؤية مستقبلية. مجلة الثقافة والتنمية، ع ٦٨، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة، مايو، ١٢١-١٨٠.

الحسين، عبد اللطيف بن إبراهيم (٢٠٠٧). تدريس مقرر حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وأثره في ثقافة الطالب. مجلة البحوث الأمنية بكلية الملك فهد الأمنية. مج ١٦، ع ٣٧، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الوطنية، ١٥ - ٥٧.

حمدان، محمد زياد (٢٠٠٧). التربية المدنية وتعليم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان. مجلة التربية والتقدم الإلكترونية، ع ١، مج ١، سبتمبر، افتتاحية العدد، دار التربية الحديثة، متاح على الموقع <http://hamdaneducation.com/index.php?route=common/home>

خوالدة، ناصر أحمد (٢٠٠٦). تحليل المحتوى في مناهج التربية الإسلامية. عمان: دار وائل للنشر.

خيرى، منال محمود (٢٠١٣). فاعلية برنامج مقترح في حقوق الإنسان لطلاب المدارس الثانوية التجارية وأثره على تنمية واكتساب المفاهيم والقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، ع ٤٠، مج ١، رابطة التربويين العرب، ١١٦ - ١٥٠.

درويش، عطا حسن (٢٠١٠). مدي نجاح منهاج التربية المدنية في خلق ثقافة مدنية فلسطينية دراسة تقييمية. مجلة جامعة الأزهر، مج ١٢، ع ٢، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، ٧٣٣-٧٧٨.

رفعت، فاطمة صلاح الدين (٢٠١٧). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي بقيم التربية المدنية في ضوء نظريات المجتمع المدني، رسالة ماجستير، كلية التربية بينها، جامعة بينها.

شحاته، حسن (٢٠٠٩: يوليو). منهجية وتقنية تحليل الكتاب المدرسي. المؤتمر العلمي التاسع للجمعية المصرية للقراءة والمعرفة: كتب تعليم القراءة في الوطن

- العربي بين الإنقراطية والإخراج، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس ، ٤٦ - ٧١.
- شقورة، فداء احمد حسن (٢٠١٥). أثر إثراء محتوى كتاب التربية المدنية في تنمية قيم الحوار لدى طلبة الصف الرابع الأساسي. رسالة ماجستير، كلية التربية بغزة، الجامعة الإسلامية .
- صحراوي، بوزيه (٢٠٠٤). المنهاج التعليمي والتدريس الفعال. الجزائر: دار القصة للنشر والتوزيع.
- طعيمة، رشدي (٢٠٠٤). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه أسسه واستخداماته. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠١١): المواطنة والتربية الوطنية "اتجاهات عالمية وعربية. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- عبدالهادي، محمد (٢٠١٨). دور برامج التربية المدنية في تدعيم المشاركة المحلية في مصر. مجلة آفاق سياسية ، ع ٣٣ ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، ٣٢-٣٧ .
- العبري، محمد بن سالم (٢٠٠٩). تحليل المحتوى تعريفه وأهدافه وخطواته. مجلة التطوير التربوي، س٧، ع ٤٨، وزارة التربية والتعليم، عمان، ٣٨ - ٣٩.
- عبيدات، ذوقان ؛ عدس، عبد الرحمن؛ عبد الحق، كايد (٢٠٠٥). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- العساف، صالح بن حمد (١٩٩٥). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض : مكتبة العبيكان.
- على، محمد السيد (٢٠١٦). دور التربية المدنية في تعزيز قيم الانتماء ومسئوليات المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- العماري، الصديق الصادقي(٢٠١٤). التربية على المواطنة وحقوق الانسان مشروع تكوين مواطن الغد، مجلة علوم التربية، ع٥٩، المغرب، أبريل ، ٣٠-٣٩.

العوامرة، عبد السلام ؛ والزيون، محمد (٢٠١٤). دور الجامعات الأردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية من وجهة نظرهم، مجلة جامعة النجاح للعلوم الانسانية، ع ١، مج ٢٨، ١٨٧-٢١٩.

فراج، محسن حامد؛ وعتيبة، أمال محمد (٢٠١٦). تصور مقترح لتدريس وتعليم حقوق الإنسان لطلاب الجامعات بالمملكة العربية السعودية. بحث علمي ممول من كرسي الشيخ عبد الرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان. مكتبة الملك فهد الوطنية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

فرج، الهام عبد الحميد (٢٠٠٦). منهج مقترح في التربية المدنية لإكساب طلاب الصف الأول الثانوي اتجاهات إيجابية نحو المشاركة المجتمعية، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، ع ١١٧، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، جامعة عين شمس، أكتوبر، ٤٢-١١٠.

فرج، ريهام سعيد عبد الله (٢٠١٨). تحليل محتوى كتابي القراءة للصفين الخامس والسادس من المرحلة الابتدائية. بحوث المؤتمر العلمي الثامن عشر : موضوعات كتب القراءة وتدريسها في مراحل التعليم المختلفة على المستويين القومي والعالمي، مج ١، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، ٣٢٧ - ٣٩٧.

فريدة، بن عمروش؛ وعبد الوهاب، عبد المنعم(٢٠١٨: يوليو). البيان الختامي وتوصيات الملتقي الدولي . الملتقي الدولي السنوي للبحث العلمي بعنوان " التربية على المواطنة وحقوق الإنسان"، مركز جيل البحث العلمي، لبنان ، ٢٩٣-٢٩٧.

قاسم، مصطفى محمد عبد الله (٢٠٠٦). التعليم والمواطنة واقع التربية المدنية في في المدرسة المصرية. القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

قزامل، سونيا هانم على (٢٠١٢). تطوير مقرر حقوق الإنسان بالمرحلة الجامعية في ضوء طبيعة الدراسة بكليات التربية. مجلة دراسات عربية في التربيه وعلم النفس (ASEP)، ع ٢١، ج ٣، رابطة التربويين العرب، ١٥٥ - ١٩٤.

اللوزي، أرزاق محمد عطيه (٢٠١٨). فاعلية وحدة دراسية مقترحة قائمة على أبعاد التربية المدنية بمنهج التربية الأسرية في تنمية قيم الأمن الفكري ومهارات اتخاذ القرار الأخلاقي لدى طالبات الصف الثالث الإعدادي. مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، ع ٩، رابطة التربويين العرب، ٦٣-١١٣.

ماضي، عبد الفتاح محمد (٢٠٠٧، مايو). تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في مصر . بحث مقدم لمؤتمر العلاقة بين تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة ، ١-٣٥ .

ماضي، عبد الفتاح محمد (٢٠١٠). تعليم حقوق الإنسان في الجامعات وجهود تعزيز الديمقراطية في مصر. مجلة النهضة، ع ٢، مج ١١، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١-٣٦.

مجيدل، عبد الله (٢٠٠٥) التربية المدنية دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية. مجلة الفكر السياسي، ع ٢١، مج ٨، دمشق، ١٥١-١٧٨.
المدخلي، محمد بن عمر (٢٠١٥). منهج تحليل المحتوى: تطبيقات على مناهج البحث. جامعة الملك عبد العزيز: كلية المعلمين بجدة.

مرتجي، زكي رمزي ؛ والرنتيسي، محمود محمد (٢٠١١): تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في ضوء قيم المواطنة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الانسانية، مج ١٩، ع ٢، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٦١-١٩٥.

معنوق، جمال ؛ وابن جدو، جمال(٢٠١٦). دور مناهج التربية المدنية بمرحلة التعليم الابتدائي في التربية على المواطنة. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ٢٠، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، مايو ، ١٩١-٢٠٨.

المقاطي، صالح بن إبراهيم (٢٠١٨م). مدى تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في مقرر الحديث للمرحلة الثانوية لنظام المقررات في المملكة العربية السعودية في ضوء مشروع إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون (دراسة تحليل المحتوى). مجلة العلوم التربوية، ع ١٥، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٥٧ - ١٢٢.

النجار، فريد (٢٠٠٣). المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية (إنجليزي -عربي). بيروت: مكتبة لبنان .

نجيب، كمال (٢٠١٥). التربية المدنية في مصر الحاضر وطموحات المستقبل. مجلة التربية المعاصرة، س٣٢، ع ١٠١، رابطة التربية الحديثة، ٥-٣٧. نجيب، كمال (٢٠١٦). التربية المدنية في منظمات البرامج الأهلية: أهدافها، مضمونها، ومستقبلها. مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، ع ١٠٢، س ٣٣، ٥-٥٥.

الهاشمي، عبد الرحمن؛ عطية، محسن على (٢٠١١). تحليل مضمون المناهج المدرسية. عمان: در صفاء للنشر.

Center for Civic Education and funded (2010). National Standards for Civics and Government , Center for Civic Education, Calabasas, California, retrieved at 20 Jan 2019, Available at ,www.civiced.org.

Civic Mission of Schools report (2003).Guardian of Democracy: the Civic Mission of Schools, Carnegie Corporation of New York and the Center for Information and Research on Civic Learning and Engagement. this report are available online at: www.civicmissionofschools.org,

Doganay, Ahmet (2012): A Curriculum Framework For Active Democratic Citizenship Education, In: M. & lange, D. (eds.) Schools, Curriculum and Civic Education for Building Democratic Citizens. Civic and Political education Series, Taipei Sense Publishers, Rotterdam, Boston.

Parker, W.(1996).Curriculum for Democracy, In: Roger.S. (ed.) Democracy ,Education, and the School,sanfrancisco,183-210.

Patrick, J.(2002). Improving Civic Education in Schools. ERIC Clearinghouse for Social Studies/Social Science Education Bloomington IN.

Ross, A. (2012). Education for active citizenship: practices, policies, promises. International Journal of Educational Research , 8 (3),7-14.

Shabani, F. (2013). The civic education as a specific function of Institute of Education in contemporary Iran, retrieved at 20 Jan 2019. Available at fromysu.am/files/07F_Shabani.pdf.

Shorten, A.(2010). Cultural Diversity and Civic Education: Two Versions of the Fragmentation Objection, Educational Philosophy and Theory, v42, n1, 57-72, Available online at:<http://www.Eric.EJ870000>.

Sodr,R.(1997).Democracy do we Really Want it the public purpose of Educational and Schooling, san Francisco,Jossy-Bass publishers.

Stanford Encyclopedia of Philosophy(2007,Dec),Civic Education, retrieved at 20 Jan 2019,Available at <https://plato.stanford.edu/entries/civic-education/>.